

**(متطلب الفصل الخامس: الفصل الأول + "التمهيدي" : المقدمة
ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها والفرضيات النظرية
ومصطلحات الدراسة وحدودها)**

**أطروحة مقدمة لجامعة ميدأو شن لنيل درجة الدكتوراه في القانون
بغنوان:**

الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات القانونية
بمكاتب المحاماة في المملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية تنظيمية

**The Legal Framework for Using Artificial Intelligence in Developing Legal Services
by Law Firms in the Kingdom of Saudi Arabia – An Analytical Regulatory Study**

حسان صلاح عبد الرحمن جمبي
٢٤٢٠٠٢٢٩٩
دكتوراه القانون

: اسم الباحث
: الرقم الأكاديمي
: البرنامج

٥١٤٤٧ - ٢٠٢٥ م

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة تقنية متسارعة، أبرز مظاهرها تصاعد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، لاسيما في المجالات المهنية التخصصية مثل المحاماة، وقد باتت أدوات الذكاء الاصطناعي التنبؤية والتوليدية تستخدم تدريجياً في تحليل المستندات القانونية، وإنشاء العقود، والبحث في السوابق القضائية، وتقديم الدعم القانوني المؤتمت.

هذا التقدم يطرح تساؤلات قانونية ومهنية عميقة حول حدود التوظيف، والمسؤولية، والموثوقية، خاصة في البيانات العدلية المنظمة، حيث انه في المملكة العربية السعودية برز اهتمام رسمي متزايد بتقنين استخدام الذكاء الاصطناعي يتجسد في جهود الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" التي أصدرت في (نوفمبر، ٢٠٢٣) وثيقة بعنوان "مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"

أكدت فيها على ضرورة تقليل المخاطر المحتملة والأضرار غير المقصودة، وهو ما يبرز التوجه الرسمي نحو تقنين وضبط استخدام هذه التقنية داخل القطاعات المهنية مؤكدة في وثيقتها الرسمية أنه :
"يجب على نظام الذكاء الاصطناعي العمل على تقليل المخاطر المحتملة والأضرار غير المقصودة إلى أدنى حد ممكن"^١

إلا أن هذا التوجيه الأخلاقي لم يُترجم بعد إلى إطار تنظيمي متكامل داخل بعض القطاعات المهنية الحساسة، وعلى رأسها مهنة المحاماة.

ومن واقع تجربتي الميدانية التي خضتها داخل مكاتب محاماة سعودية وبعض الجهات القانونية، تبين وجود استخدام جزئي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ولكن دون وجود إطار قانوني ينظم هذا الاستخدام، أو يُحدد مسؤولية المحامي في حال حدوث خطأ تقني، أو يحفظ خصوصية بيانات العملاء ضمن قواعد واضحة ومُلزمة، ويظهر نظام المحاماة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي (م/٣٨) بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ، كإطار التنظيمي الأساسي للمهنة، حيث تنص المادة (٤١) منه على أنه:

"يجوز للمحامي السعودي المحترف الاستعانة بمحامٍ معتمد غير سعودي في مكتبه، بشرط تحمّله المسؤولية الكاملة وخضوع العلاقة لضوابط تفصيلية تُصدر باللائحة التنفيذية"^٢

لكن هذه المادة – وسائر اللائحة – لم تتطرق بشكل صريح إلى توظيف الأدوات التقنية الذكية، ولا إلى حدود المسؤولية الناتجة عن استخدامها، مما يفتح الباب أمام إشكالات قانونية تتعلق بالمهنية والخصوصية والتبعية.

وقد أشار الدكتور خالد المالكي (٢٠٢٤) في دراسته: (المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي) :

١. SDAIA^١، مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر موقع الهيئة.

٢. نظام المحاماة السعودي، المرسوم الملكي (م/٣٨) بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ، المادة (٤١)، متاح من موقع وزارة العدل / الهيئة السعودية للمحامين laws.boe.gov.sa+6alsayeed.net+6idc.gov.sa+6.

"التشريع والفقه السعودي لم يحدد بعد كيفية التعامل مع الأفعال الناتجة عن أنظمة ذكية مستقلة، ما يُظهر حاجة ماسة إلى تنظيم تشريعي يعالج هذا الفراغ"³

من هذا المنطلق، تتناول هذه الدراسة – ذات الطبيعة التحليلية التنظيمية – الإطار القانوني المنظم لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، وتسعى إلى تقديم معالجة نوعية تكشف أوجه القصور في التنظيم القائم، وتقترح إطاراً وطنياً متكاملًا يضمن التوظيف الآمن والمهني لهذه التقنيات. ويستند التحليل إلى مراجعة عدد من الأنظمة السعودية ذات العلاقة، مثل نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام التعاملات الإلكترونية، لتقييم مدى كفاءتها في ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي قانونياً ومهنيًا. كما تركز الدراسة على استقراء واقع الممارسة التقنية في مكاتب المحاماة، وتشخيص التحديات النظامية والمهنية المصاحبة لها، تمهيداً لبناء تصور تنظيمي وطني يحقق التوازن بين الكفاءة التقنية من جهة، ومتطلبات حماية الخصوصية والمسؤولية القانونية من جهة أخرى، ويعزز في الوقت ذاته الاستخدام الآمن والمنظم للتقنيات الذكية في البيئة العدلية السعودية.

مشكلة الدراسة:

شهدت مهنة المحاماة، في السنوات الأخيرة، تحولات لافتة بفعل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث بدأت أدوات ذكية تدخل في مجالات تحليل الوثائق، وصياغة العقود، وإدارة البيانات القانونية، وتقديم استشارات أولية، مما انعكس على طبيعة العمل القانوني، وساهم في تعزيز الكفاءة والسرعة. إلا أن هذا التوسع يثير إشكالات قانونية وتنظيمية متعددة تتعلق بحماية حقوق العملاء، ومدى نظامية المخرجات، وتحديد المسؤوليات القانونية داخل المهنة.

في المملكة العربية السعودية، ورغم الخطوات الجادة نحو التحول الرقمي، وصدور عدد من الوثائق المهمة مثل "مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سداء)، لا تزال هناك فجوة واضحة في التنظيم القانوني لاستخدام هذه التقنيات داخل مكاتب المحاماة. فعدد من الأنظمة ذات الصلة، كنظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، لا تقدم معالجة صريحة أو تفصيلية لهذه المسألة المستجدة، سواء من حيث التكيف القانوني، أو المسؤوليات، أو الضمانات.

كما يُلاحظ تنامي استخدام الأفراد لأنفسهم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي القانونية، في صياغة عقودهم، أو كتابة مذكراتهم، أو فهم أنظمتهم، مما يعرضهم لمخاطر قانونية حقيقية نتيجة نقص الوعي بالنظام، أو الاعتماد على أدوات لا تعكس الخصوصية التشريعية للسعودية، ولا تأخذ في الاعتبار السياقات النظامية الدقيقة، مما يضع تحدياً إضافياً على المشرع ومهنة المحاماة معاً.

ومن خلال مراجعتي للدراسات السابقة، يظهر أن أغلبها تناول الذكاء الاصطناعي إما من زاوية قضائية أو فقهية نظرية عامة، دون تخصيص كافٍ للتطبيقات المهنية لهذه التقنية داخل مكاتب المحاماة. ومن أبرز هذه الدراسات: دراسة د. خالد المالكي (٢٠٢١م) حول المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي^٤، والتي ركزت على التوصيف النظري للمسؤولية، دون أن تتطرق إلى أبعاد الاستخدام المهني أو الإشكالات العملية التي يطرحها الواقع الميداني داخل مكاتب المحاماة.

٣. المالكي، خالد بن عبد الرحيم. (2024). *المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي: دراسة تحليلية تأصيلية*. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد ٤٧. متوفر PDF من المكتبة الرقمية الإسلامية.

٤. المالكي، خالد بن عبد الرحيم. (2024). *المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي: دراسة تحليلية تأصيلية*. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد ٤٧. متوفر PDF من المكتبة الرقمية الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن الذكاء الاصطناعي المقصود في هذه الدراسة يتمثل في الأدوات التنبؤية أو التوليدية التي تُستخدم فعليًا داخل مكاتب المحاماة في المملكة العربية السعودية، لأغراض مثل تحليل المستندات، وتوليد النصوص القانونية، وإدارة بيانات القضايا، وليس المقصود الأنظمة الرقمية العامة أو الذكاء الاصطناعي المستخدم في القضاء.

ومن هنا، تتحدد مشكلة الدراسة في **قصور الإطار النظامي في المملكة العربية السعودية عن تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات القانونية داخل مكاتب المحاماة**، سواء من حيث التكيف القانوني للمخرجات، أو تحديد المسؤولية النظامية، أو ضمانات حماية البيانات، في ظل غياب تصور تنظيمي واضح يحدد نطاق الاستخدام المشروع ويؤكد هذا التحول التقني. ويزداد تعقيد هذه الإشكالية مع تزايد اعتماد المكاتب القانونية والأفراد على هذه التقنيات دون مرجعية قانونية دقيقة أو إطار تشريعي متكامل يضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لها.

بناءً على ما تبين من فجوات تشريعية وتنظيمية، فإن هذه الدراسة تتجه نحو صياغة إطار قانوني وطني متكامل لتنظيم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، يقوم على ثلاثة محاور رئيسية مترابطة: **أولاً**، وضع معايير دقيقة وملزمة لترخيص وتشغيل الأدوات التقنية الذكية، بما يضمن موثوقية المخرجات وحجيتها النظامية؛ **ثانيًا**، إقرار ضوابط تفصيلية لحماية الخصوصية وسرية بيانات العملاء، وتحديد المسؤوليات النظامية والمهنية بدقة تجاه أي إخلال أو ضرر؛ **ثالثًا**، إنشاء آليات رقابة وحوكمة مهنية داخل المكاتب، تعزز الاستخدام المنضبط والأمن للتقنيات، وتحد من المخاطر المرتبطة بها. ويهدف هذا الإطار المقترح إلى تحقيق التوازن بين الاستفادة من مزايا الكفاءة التقنية التي توفرها هذه الأدوات، وضمان حماية الحقوق والمتطلبات النظامية، في انسجام تام مع مستهدفات التحول العدلي الرقمي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من ارتباطها بموضوع معاصر وذو طابع استراتيجي يمسّ التطور المهني والتشريعي في البيئة العدلية السعودية، حيث تتناول إشكالية تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، في وقت تتسارع فيه مبادرات التحول الرقمي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتمثل القيمة العلمية للدراسة في مساهمتها في إثراء الأدبيات القانونية المحلية والعربية، من خلال تحليل لم يُتناول بعُمق سابقًا في سياق المحاماة تحديدًا، مما يمنحها أصالة أكاديمية ويوفّر مرجعًا علميًا منهجيًا للباحثين مستقبلاً في مجال القانون والتقنية. كما تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تقديم حلول واقعية قابلة للتطبيق، من خلال تصور تنظيمي مقترح يمكن الاستفادة منه تشريعيًا ومهنيًا في ضبط العلاقة بين التقنية والممارسة القانونية، بما يعزز موثوقية مخرجات الذكاء الاصطناعي ويحفظ حقوق المتعاملين به. وتبرز أيضًا الأهمية الاقتصادية للدراسة في كونها تسهم في تقنين استخدام أدوات تقنية ذات تكلفة مرتفعة عند سوء الاستخدام، أو عند غياب التنظيم، مما يقلل من المخاطر القانونية والمهنية ويزيد من كفاءة الاستثمار في القطاع العدلي الخاص. أما على المستوى المجتمعي، فتوفر الدراسة أساسًا تنظيميًا يحمي الأفراد والمؤسسات من الوقوع في مخالفات نظامية ناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي دون إطار قانوني واضح. وتخدم نتائجها أيضًا المجتمع القانوني من ممارسين ومشرفين، عبر توضيح الأبعاد النظامية للتعامل مع هذه التقنيات، واقتراح مسارات تشريعية ومهنية واقعية تراعي خصوصية البيئة السعودية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم معالجة تحليلية وتنظيمية شاملة للإطار القانوني المنظم لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة داخل المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. تحليل الأنظمة السعودية ذات العلاقة بتنظيم مهنة المحاماة وحماية البيانات والتعاملات الإلكترونية، بهدف تقييم مدى كفاءتها وقدرتها على مواكبة التحول التقني داخل المكاتب القانونية.
٢. تقييم الحجبة القانونية للمخرجات الصادرة عن أدوات الذكاء الاصطناعي مثل العقود والمذكرات والتقارير القانونية، مع بيان الضوابط النظامية التي تحكم اعتمادها والآثار القانونية المترتبة على استخدامها دون إطار قانوني منضبط.
٣. تحديد أبعاد المسؤولية القانونية والمهنية الناتجة عن اعتماد مكاتب المحاماة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، ودراسة المسؤوليات المترتبة على كل من المطور والمستخدم وجهات الإشراف.
٤. تحليل واقع الاستخدام غير المنظم لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، سواء من قبل مكاتب غير مرخصة أو أفراد غير مختصين، وبيان التحديات التي تفرضها هذه الممارسات على المهنة والبيئة التنظيمية.
٥. إجراء دراسة مقارنة للتجارب التنظيمية الدولية الرائدة في تقنين استخدام الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية، بهدف استخلاص النماذج القابلة للتطبيق في السياق السعودي وتحديد أوجه القصور القائمة.
٦. اقتراح تصور تنظيمي وطني متكامل يوازن بين الكفاءة التقنية، وحماية الحقوق النظامية والمهنية، ويسهم في تعزيز التحول العدلي الرقمي بما ينسجم مع مبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

تساؤلات الدراسة:

- ١- إلى أي مدى تنتشر استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة السعودية المرخصة خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)، وما أبرز مجالات هذا الاستخدام وأساليب الحوكمة الداخلية المطبقة لإدارته؟
- ٢- ما مدى كفاية الإطار النظامي السعودي القائم لتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الخدمات القانونية التي تقدمها مكاتب المحاماة، وذلك وفق معايير الشمول، والاتساق، والقابلية للإنفاذ؟
- ٣- كيف يمكن تكيف المخرجات الصادرة عن أدوات الذكاء الاصطناعي—وخاصة العقود، والمذكرات، والتقارير القانونية—قانونيًا وفقًا للأنظمة السعودية ذات الصلة؟
- ٤- ما حدود المسؤولية النظامية والمهنية المترتبة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، وما الضمانات والآليات النظامية الكفيلة بحماية الخصوصية وسرية بيانات العملاء؟
- ٥- ما أوجه القصور التنظيمي أو الفراغ التشريعي عند مقارنة الوضع السعودي بالتجارب الدولية المختارة (الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، وما الدروس القابلة للتكيف مع البيئة القانونية السعودية؟
- ٦- ما التصور التنظيمي المتكامل والقابل للتطبيق الذي يوازن بين الكفاءة التقنية والحماية النظامية في بيئة مكاتب المحاماة السعودية، وبما ينسجم مع مستهدفات التحول العدلي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مزيج من المناهج القانونية العقلية والإجرائية، بما يتناسب مع طبيعة الموضوع وأهدافه، وذلك وفقًا للتصنيف العلمي المعتمد في الدراسات القانونية، على النحو التالي:

- **المنهج الاستنباطي (التحليلي):** ويُعد المنهج الرئيسي في هذه الدراسة، حيث يقوم الباحث بتحليل النصوص النظامية السعودية ذات العلاقة، مثل نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، بهدف الكشف عن مدى كفايتها في تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، والوقوف على أوجه القصور والتداخل بين النصوص القائمة.

- **المنهج الاستقرائي (التأصيلي):** ويستخدم عند معالجة المواضيع التي لا تزال محل فراغ تشريعي، أو التي تفتقر إلى تنظيم تفصيلي، وذلك بهدف صياغة رؤية تنظيمية مقترحة أكثر وضوحاً وشمولاً، تستند إلى استقراء التطبيقات العملية وتحليل الفجوات في الأنظمة، واقتراح حلول نظامية يمكن اعتمادها في البيئة السعودية.
- **المنهج المقارن:** ويوظف في الفصل الرابع من الرسالة، بهدف إجراء مقارنة بين التجربة التنظيمية السعودية وعدد من النماذج الدولية الرائدة (مثل: الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، بغرض استخلاص الممارسات الأفضل والاستفادة منها في تطوير التصور التنظيمي الوطني.
- **المنهج الوصفي:** ويظهر بشكل مساند من خلال استعراض الأدبيات النظامية والفقهية والآراء القانونية ذات العلاقة، وتحليلها من منظور تطبيقي، لبيان واقع استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المهنة، وبيان موقع المملكة من خارطة التنظيم القانوني المقارن.

حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة ضمن مجموعة من الحدود التي تضبط نطاقها العلمي والعملية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الحدود المكانية

تتحدد الدراسة في المملكة العربية السعودية، باعتبارها البيئة النظامية والمهنية المستهدفة، وموضع التحليل التنظيمي لأطر توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات مكاتب المحاماة.

ثانياً: الحدود الزمانية

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠م حتى عام ٢٠٢٥م، وهي مرحلة شهدت تصاعداً ملحوظاً في الاهتمام الرسمي بتقنين الذكاء الاصطناعي، وصدر عدد من الوثائق التنظيمية والمبادرات الرقمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثالثاً: الحدود البشرية

تقتصر الدراسة على المحامين النظاميين والممارسين داخل مكاتب المحاماة، إلى جانب الجهات التنظيمية ذات العلاقة، دون التوسع إلى القضاة أو الأفراد خارج الإطار المهني القانوني.

الدراسات المرجعية السابقة :

شهدت البيئة الأكاديمية السعودية والعربية اهتماماً متنامياً بموضوع الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، إلا أن معظم تلك الدراسات تركزت في الجوانب العامة للمسؤولية والتكيف الفقهي، دون أن تمتد بعمق إلى الإطار التنظيمي والمهني لمكاتب المحاماة. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات المرجعية ذات الصلة، مع تحليل نقدي لمجالات تقاطعها مع هذه الدراسة:

1- خليل، محمد سعيد. (2022) المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي.

هدفت إلى تحليل الأبعاد القانونية للمسؤولية في حال استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وبيّنت أن غياب الشخص الطبيعي أو الاعتباري يعيق تحديد المسؤولية القانونية بدقة.

تميّز هذه الدراسة: تركز الدراسة الحالية على ممارسات مهنية فعلية، كتوقيع العقود القانونية، وليس على الجوانب النظرية للمسؤولية فقط.

2-المالكي، خالد. (2023) المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. تناولت الدراسة العلاقة بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي بشأن المسؤولية المدنية الناشئة عن الأضرار التقنية. تتميز هذه الدراسة: تعتمد الرسالة الحالية نتائج هذه الدراسة كأساس لتصوير تنظيمي مهني أكثر تخصصاً بمهنة المحاماة.

3-الغنامي، نايف بن ناشي. (2024) الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية. ركزت على الضوابط النظامية للعقود الذكية والتوقيع الإلكتروني. تتميز هذه الدراسة: توسّع الرسالة الحالية نطاق التحليل ليشمل الخدمات القانونية في مكاتب المحاماة، وليس العقود فقط.

4-العلي، عبدالعزيز عبدالناصر. (2024) الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية. ركزت على الحجية النظامية للعقود الذكية وأوصت بإطار قانوني شامل. تتميز هذه الدراسة: تعتبر العقود الذكية أحد مخرجات أدوات الذكاء الاصطناعي التي تتناولها الرسالة ضمن تصور شامل يشمل البنية المؤسسية والتنظيمية.

5-رجب، ياسر محمد عبدالسلام. (2023) دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة. درست التجارب الدولية في وضع السياسات الأخلاقية، مع التركيز على العلاقة بين التنظيم والسياسات العامة. تتميز هذه الدراسة: بينما تركّز الدراسة الحالية على التنظيم القانوني المباشر والتشريعي في المجال المهني، اقتصرت الدراسة السابقة على البعد الأخلاقي العام.

التحليل النقدي المقارن:

على الرغم من القيمة العلمية لكل دراسة من الدراسات السابقة، إلا أن أيّاً منها لم تتناول بشكل مباشر:

- واقع الممارسة المهنية في مكاتب المحاماة السعودية.
 - مسؤولية المحامي النظامية عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.
 - تصور تشريعي متكامل يتضمن الترخيص، والرقابة، وتحديد الأدوار القانونية للأدوات الذكية.
- ومن هنا، تنبع أهمية هذه الرسالة في تقديم معالجة منهجية تحليلية، قائمة على احتياجات واقعية لمهنة المحاماة، تسعى لسد فراغ تنظيمي لا تزال الدراسات السابقة بعيدة عن تغطيته بالكامل.

مصطلحات وتعريفات الدراسة:

أولاً: الذكاء الاصطناعي

◊ التعريف النظري:

الذكاء الاصطناعي هو قدرة الأنظمة التقنية على محاكاة السلوك البشري، بما في ذلك التعلم واتخاذ القرار، لتنفيذ مهام معقدة كانت تتطلب تدخلاً بشرياً، ويُستخدم على نطاق واسع في القطاعات المتقدمة مثل القانون والتحليل القضائي^٥.

^٥ (٥) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، "مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، نوفمبر ٢٠٢٣.

◊ التعريف الإجرائي:

في سياق هذه الدراسة، يُقصد بالذكاء الاصطناعي مجموعة الأدوات الذكية التنبؤية أو التوليدية المستخدمة فعليًا داخل مكاتب المحاماة السعودية، بهدف إعداد العقود، وتحليل القضايا، وتقديم استشارات قانونية عبر تقنيات مؤتمتة^٦.

ثانيًا: مكاتب المحاماة

◊ التعريف النظري:

هي جهات مرخصة بموجب النظام، تختص بممارسة مهنة المحاماة، وتشمل خدماتها المرافعة، والاستشارات، والتحكيم، والتوثيق، ضمن إطار نظامي معتمد^٧.

◊ التعريف الإجرائي:

المقصود بها في هذه الدراسة: الكيانات القانونية المرخصة في المملكة العربية السعودية والتي بدأت، أو يُحتمل أن تبدأ، بتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لتقديم خدماتها القانونية بشكل أكثر كفاءة وتنظيمًا.

ثالثًا: الإطار القانوني

◊ التعريف النظري:

يتكون الإطار القانوني من مجموعة الأنظمة، والتشريعات، واللوائح التي تنظم مجالًا محددًا داخل الدولة، وتحدد العلاقات القانونية والحقوق والواجبات ذات الصلة^٨.

◊ التعريف الإجرائي:

يشير في هذا السياق إلى الأنظمة السعودية ذات الصلة بتنظيم الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، مثل نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، وغيرها من الأطر التشريعية ذات العلاقة.

رابعًا: المسؤولية القانونية

◊ التعريف النظري:

هي التزام ينشأ نتيجة فعل أو امتناع يخالف النظام، ويترتب عليه جزاء قانوني أو تعويض، وتُقسم إلى مدنية، وجنائية، وتأديبية، بحسب طبيعة الفعل والضرر المترتب عليه^٩.

^٦ (٦) وثيقة "إطار تبني الذكاء الاصطناعي"، سدايا، ٢٠٢٣.

^٧ (٧) نظام المحاماة، المرسوم الملكي م/٣٨، بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ.

^٨ (٨) د. محمد شحادة إسماعيل، "تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، ٢٠٢٣.

^٩ (٩) د. خالد المالكي، "المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ٢٠٢٤.

◊ التعريف الإجرائي:

تُفهم هنا باعتبارها الآثار القانونية المترتبة على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، عند حدوث ضرر نتيجة خلل في التكيف القانوني للمخرجات أو إخلال بالضوابط التنظيمية المعتمدة.

خامسًا: الخصوصية وحماية البيانات

◊ التعريف النظري:

تشير إلى حق الأفراد في التحكم ببياناتهم الشخصية، ومنع جمعها أو معالجتها أو الإفصاح عنها دون موافقة صريحة، وذلك ضمن الضوابط النظامية التي تكفل هذا الحق^{١٠}.

◊ التعريف الإجرائي:

تُفهم في هذه الدراسة ضمن نطاق حماية المعلومات القانونية الخاصة بالعملاء أثناء استخدامها أو تخزينها أو تحليلها عبر أدوات الذكاء الاصطناعي، بما يتوافق مع نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة.

سادسًا: التحول الرقمي العدلي

◊ التعريف النظري:

عملية تطوير قطاع العدالة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة، بهدف تحسين الكفاءة، وتسهيل الوصول إلى الخدمات القضائية، وضمان الشفافية والنزاهة^{١١}.

◊ التعريف الإجرائي:

يُقصد به في هذا السياق إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمات مكاتب المحاماة السعودية كجزء من خطة التحول الرقمي العدلي التي تتبناها المملكة في إطار رؤية ٢٠٣٠.

خطة الدراسة وهيكل الفصول:

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة

ويشمل هذا الفصل : مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، تساؤلات الدراسة، منهج الدراسة، حدود الدراسة، الدراسات المرجعية السابقة، مصطلحات الدراسة وتعريفاتها، خطة الدراسة وهيكل الفصول.

الفصل الأول: الإطار النظامي السعودي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة

المبحث الأول: التنظيم القانوني لمهنة المحاماة وتقنيات الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: نظام المحاماة واللائحة التنفيذية

المطلب الثاني: دور الأنظمة المكاملة (حماية البيانات، الإثبات، الإجراءات...الخ)

المبحث الثاني: تحليل الفجوات في التنظيم الحالي

المطلب الأول: قصور النصوص التنظيمية

المطلب الثاني: آثار غياب التنظيم على الممارسة

^{١٠} (١٠) نظام حماية البيانات الشخصية، المرسوم الملكي م/١٩ لعام ١٤٤٣هـ.

^{١١} (١١) وزارة العدل، "تقرير التحول العدلي الرقمي"، ٢٠٢٢.

الفصل الثاني: التكيف القانوني والفقهي والمسؤولية النظامية

المبحث الأول: التكيف النظامي والفقهي للمخرجات الذكية

المطلب الأول: حجية العقود والتقارير القانونية المنتجة آلياً

المطلب الثاني: مشروعية استخدامها أمام الجهات القضائية مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية والمهنية

المطلب الأول: المسؤولية المدنية والمهنية

المطلب الثاني: مسؤولية المطور، المستخدم، ومقدم التقنية مع مقارنة مختصرة بالتجربة الأوروبية

الفصل الثالث: واقع وتحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة

المبحث الأول: التطبيقات المهنية المعاصرة في السعودية

المطلب الأول: أدوات الذكاء الاصطناعي المتداولة في السوق القانوني السعودي

المطلب الثاني: مدى توافقها مع البيئة النظامية

المبحث الثاني: أنماط الاستخدام الفردي للتقنيات القانونية

المطلب الأول: طبيعة الاستخدامات الفردية ومخاطرها في السياق السعودي

المطلب الثاني: التكيف النظامي لهذه الممارسات مع إشارة إلى التجربة الإماراتية

الفصل الرابع: التجارب الدولية والعربية المقارنة

المبحث الأول: التجارب الدولية

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: الولايات المتحدة وتنظيم المهنة

المبحث الثاني: التجارب العربية والخليجية

المطلب الأول: الإمارات، البحرين، مصر

المطلب الثاني: عناصر قابلة للتكيف في السعودية

الفصل الخامس: التصور التنظيمي المقترح

تمهيد: يربط الفجوات التي تم تحديدها في الفصول الأولى والثانية والثالثة بملامح التصور المقترح، موضحاً أن

هذا التصور جاء لمعالجة تلك الفجوات بما يتوافق مع البيئة النظامية السعودية

المبحث الأول: ملامح التشريع المقترح

المطلب الأول: شروط الترخيص ومعايير تشغيل أدوات الذكاء الاصطناعي في القطاع القانوني

المطلب الثاني: الضمانات القانونية لحماية البيانات والمسؤولية

المبحث الثاني: التكامل مع رؤية المملكة ٢٠٣٠

المطلب الأول: دعم التحول العدلي الرقمي

المطلب الثاني: فرص وإمكانات تطوير الإطار التشريعي الحالي

الخاتمة

النتائج

التوصيات

الإسهامات العلمية

الفصل الأول

الإطار النظامي السعودي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة

يُعدّ هذا الفصل المدخل النظامي الرئيس للرسالة، إذ يتناول بالدراسة والتحليل الأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم مهنة المحاماة في المملكة العربية السعودية، ومدى استيعابها لمفاهيم وتقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة في الممارسة المهنية. ويهدف إلى تتبّع تطوّر التنظيم النظامي للمهنة في ضوء التحوّل الرقمي الذي تشهده المنظومة العدلية ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، وإبراز الفجوات النظامية التي قد تحدّ من توظيف التقنيات الذكية في العمل القانوني.

وتبرز أهمية هذا الفصل من كونه يحدّد الأساس القانوني الذي تُبنى عليه الفصول اللاحقة؛ إذ يربط بين القواعد النظامية الراسخة في نظام المحاماة ولائحته التنفيذية، وبين المتطلبات المستحدثة التي أفرزها تطوّر أدوات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني.

ولا يقتصر ذلك على الإطار العام لممارسة المهنة، بل يمتد ليشمل العلاقة المباشرة بين هذه التشريعات وبين المهام اليومية للمحامي؛ فالنصوص النظامية لمهنة المحاماة تضبط مسؤوليات المحامي المهنية، بينما يرتبط نظام حماية البيانات الشخصية بآليات تعامل المحامي مع بيانات عملائه الرقمية، ويرتبط نظام الإثبات بحجية المستندات الإلكترونية وتحضير الأدلة الرقمية التي يعتمد عليها المحامي في مذكراته، كما يؤثر نظام الإجراءات الجزائية على ممارساته العملية في التحقيق والدفاع والامتنال للمواعيد والإخطارات الإلكترونية. ويُسهّم هذا التكامل النظامي في تشكيل البيئة العملية التي يعمل فيها المحامي يوميًا، خاصة في ظل التوسع في استخدام الأنظمة التقنية والمنصات العدلية الرقمية.

وفي هذا السياق، يسعى الفصل إلى بيان مدى جاهزية الإطار النظامي السعودي لاستيعاب التحولات التقنية، ومدى اتساقه مع المبادئ الأخلاقية التي أرسنها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدایا) بشأن تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات المهنية المختلفة.

ويُقسّم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

يتناول المبحث الأول التنظيم القانوني لمهنة المحاماة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال دراسة النصوص النظامية وتحليلها في ضوء التطورات التقنية.

بينما يركّز المبحث الثاني على تحليل الفجوات في التنظيم الحالي، ورصد أوجه القصور التي قد تعيق التكامل بين التشريعات المهنية ومتطلبات التحوّل الرقمي، تمهيدًا لاقتراح تصور تنظيمي متكامل في الفصل الخامس.

المبحث الأول

الإطار القانوني لمهنة المحاماة وتقنيات الذكاء الاصطناعي

تُعد مهنة المحاماة من أبرز المهن القانونية التي شهدت تطوّرًا تشريعيًا وتنظيميًا متواصلًا في المملكة العربية السعودية، لما لها من أثر مباشر في تحقيق العدالة وصون الحقوق وحماية المصالح. ومع التحوّل الرقمي الذي تشهده المنظومة العدلية ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، برزت الحاجة إلى دراسة الإطار القانوني المنظم لهذه المهنة في ضوء المتغيرات التقنية الحديثة، ولا سيما تقنيات الذكاء الاصطناعي التي بدأت تدخل تدريجيًا في مجالات البحث القانوني، وصياغة العقود، وإدارة القضايا.

ويركز هذا المبحث على تحليل الأسس القانونية التي يقوم عليها تنظيم مهنة المحاماة في المملكة، واستعراض الأنظمة واللوائح ذات الصلة، مع بيان مدى قدرتها على استيعاب التحول التقني المتسارع الذي تشهده الممارسات القانونية المعاصرة. وتزداد أهمية ذلك في ظل التأثير المباشر لهذه الأنظمة على العمل اليومي للمحامي؛ إذ يحدد **نظام المحاماة** إطار مسؤولياته وواجباته المهنية، بينما ينظم **نظام حماية البيانات الشخصية** الآليات التي يلتزم بها المحامي في حفظ بيانات موكله ومعالجتها داخل بيئة العمل الرقمية، ويضبط **نظام الإثبات** قواعد التعامل مع المستندات الإلكترونية والأدلة الرقمية التي يعتمد عليها المحامي في مذكراته ودفعه، في حين ينعكس **نظام الإجراءات الجزائية** على ممارساته في التحقيق والدفاع، وعلى التزامه بالمواعيد والطلبات الإلكترونية ضمن المنظومة العدلية التقنية.

وبذلك، فإن الإطار القانوني لمهنة المحاماة لا يُعد نظاماً نظرياً مجرداً، بل يشكّل مجموعة من الالتزامات العملية التي تُمارَس يومياً داخل مكاتب المحامين ومع الجهات العدلية، ولا سيما مع تزايد الاعتماد على الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات القانونية.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين

يعالج المطلب الأول نظام المحاماة واللائحة التنفيذية بوصفهما الإطار القانوني الأساس لممارسة المهنة، بينما يتناول المطلب الثاني الأنظمة القانونية المكملة التي تدعم مهنة المحاماة في بيئتها التقنية الحديثة، مثل نظام حماية البيانات الشخصية، ونظام الإثبات، ونظام الإجراءات الجزائية، وغيرها من الأنظمة ذات الصلة.

المطلب الأول

نظام المحاماة واللائحة التنفيذية بوصفهما الإطار القانوني الأساس لممارسة المهنة

أولاً: الخلفية التشريعية لنظام المحاماة وربطها مع نصوص المواد :

- السياق التاريخي والغاية النظامية من التشريع :

صدر نظام المحاماة بالمرسوم الملكي رقم م ٣٨ بتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٤٢٢ هـ في سياق تشريعي هدف إلى بناء منظومة قانونية متكاملة تعزز مبدأ العدالة وتنظم المهن القانونية المساندة للقضاء قبل صدوره، كانت المهنة تمارس بصورة فردية وعرفية، دون اشتراط مؤهلات أو معايير موحدة، مما أدى إلى تفاوت في الممارسة القانونية.

وتضمنت المادة الأولى من النظام أن (مهنة المحاماة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة وتمارس وفق أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية)¹². وهذا النص يعكس فلسفة تشريعية تعتبر المحامي شريكاً في تحقيق العدالة، لا مجرد وكيل عن الأطراف، وهو ما يجعل المهنة جزءاً من منظومة العدالة ذاتها.

وقد أشار العيسى في دراسته عن القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي إلى أن المشرع السعودي أراد بصدور النظام توسيع نطاق العدالة المؤسسية وربط المحاماة بالسلطة القضائية كأحد أركانها¹³.

ومع ذلك، يتضح أن المشرع حين وضع هذا النص لم يكن يتصور البيئة الرقمية الحديثة التي أصبحت العدالة فيها تُمارس من خلال أنظمة ذكية.

نظام المحاماة، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ١٤٢٢ هـ، اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة، وزارة العدل، ١٤٤١ هـ¹².
إبراهيم العيسى، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وأثارها القانونية، ٢٠٢٣¹³.

فالأنظمة المرعية وقتها كانت تقليدية تعتمد على الورق والمرافعة المباشرة، في حين يشهد الواقع اليوم توسعاً في الاعتماد على التقنيات والذكاء الاصطناعي ضمن منظومة العدالة ولذلك أصبح من الضروري إعادة تفسير المادة الأولى بما يواكب التحول العدلي الرقمي الذي تجسد في إنشاء المحكمة الإلكترونية ومنصة ناجز، وهو التحول الذي وثقته وزارة العدل في تقرير العدالة الناجزة عام ٢٠٢٢¹⁴.

- المادة الثانية وتحديات تعريف الممارسة القانونية:

تنص المادة الثانية من النظام على أن المحامي هو كل شخص مقيد في جدول المحامين الممارسين يزاول المهنة بعد الحصول على ترخيص

وهذا النص يؤكد الطابع الشخصي للممارسة القانونية ويقصرها على الأشخاص الطبيعيين المرخص لهم فقط

لكن في ضوء التطورات الحديثة، أصبحت بعض الأعمال القانونية تؤدي عبر أنظمة ذكاء اصطناعي قادرة على تحليل الوقائع وإعداد المذكرات وصياغة العقود

ويثير هذا تساؤلاً جوهرياً: هل يعد استخدام هذه الأنظمة مشاركة من جهة غير مرخصة في المهنة؟

وهل يبقى المحامي مسؤولاً عن عمل هذه الأدوات رغم أنه لم يباشرها بيده؟

يرى محمد إسماعيل¹⁵ في دراسته حول تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية أن النصوص التي تحصر

الممارسة في الأشخاص تواجه تحدياً حقيقياً في عصر التحول التقني، وأن الحل يكمن في إدماج التقنية بوصفها

وسيلة تنفيذ لا شخصاً مستقلاً في المهنة

وعليه، فإن المادة الثانية تحتاج إلى تفسير حديث أو تعديل تشريعي يفرق بين ممارسة المهنة بواسطة الإنسان

وممارستها بمساعدة أدوات تقنية مرخصة.

- نطاق المهنة في المادة الثالثة وظهور الذكاء الاصطناعي كمنافس تنظيمي:

حددت المادة الثالثة من النظام نطاق المهنة بأنه يشمل الترافع عن الخصوم، وإبداء الرأي والمشورة الشرعية

والنظامية، وصياغة العقود، واتخاذ الإجراءات التي يقتضيها ذلك

وهذه المجالات هي نفسها التي بدأت أنظمة الذكاء الاصطناعي في ممارستها مؤخراً من خلال برامج البحث

والتحليل وصياغة العقود القانونية إلكترونياً

وقد أظهرت دراسات فاطمة بلال¹⁶ حول العدالة الرقمية أن بعض هذه الأدوات أصبحت تقدم خدمات قانونية

شبيهة بما يقدمه المحامي، ما يجعلها منافساً تنظيمياً غير منظم

فالنظام لم يشر إلى دور التقنية ولم يضع إطاراً لاستخدامها داخل مكاتب المحاماة، مما أوجد فراغاً تشريعياً ينبغي

معالجته

ومن ثم، فإن المادة الثالثة تمثل نقطة التقاء بين النصوص التقليدية والواقع الرقمي الذي يستدعي تنظيمًا جديدًا

لحدود المهنة في ظل التحول التقني.

- المادة الثالثة عشرة ومسؤولية المحامي عن الأفعال التقنية:

تنص المادة الثالثة عشرة على أن المحامي مسؤول عن أعماله ومسؤول عن تصرفات من يباشر العمل تحت

إشرافه في مكتبه

ويفهم من هذا النص أنه يمكن تحميل المحامي مسؤولية الأفعال التي تصدر عن أي وسيلة أو أداة تعمل تحت

إشرافه، بما في ذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي التي يعتمد عليها في إنجاز أعماله

¹⁴ وزارة العدل، تقرير التحول الرقمي والعدالة الناجزة، ٢٠٢٢.

¹⁵ محمد إسماعيل، تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية، ٢٠٢٣.

¹⁶ فاطمة بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة، ٢٠٢٣.

وقد بيّن خالد المالكي¹⁷ في بحثه حول المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي أن مبدأ الإشراف يشمل كل الوسائل التي يستخدمها المهني في أداء عمله، وأنه يظل مسؤولاً عن نتائجها القانونية ما لم يثبت أنه بذل العناية اللازمة للتحقق من صحتها وبذلك يمكن القول إن المادة الثالثة عشرة تشكّل الأساس الذي يمكن أن تُبنى عليه قواعد المسؤولية المهنية الرقمية للمحامي في المستقبل.

- المادة الحادية والثلاثون ونطاق التأديب التقني :

نصت المادة الحادية والثلاثون على أن العقوبات التأديبية تشمل الإنذار واللوم والمنع من مزاوله المهنة مؤقتاً أو شطب الاسم من الجدول. ورغم أن المادة لم تتضمن نصوصاً تتعلق بالأخطاء التقنية، إلا أن مفهوم الإخلال بواجبات المهنة يمكن أن يُفسر على نحو يشمل استخدام الأدوات الذكية بطريقة غير مشروعة أو إهمال أمن البيانات القانونية. ويرى العيسى¹⁸ أن المشرع السعودي ترك للمجالس التأديبية والجهات الرقابية سلطة تقديرية واسعة لتكييف صور الإخلال المهني بما يتناسب مع التطورات الحديثة وبالتالي يمكن تطبيق هذه المادة على الأخطاء الناشئة عن سوء استخدام التقنيات أو الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة.

- التحول العدلي الرقمي وتأثيره على صلاحية النظام :

منذ عام ٢٠١٨ بدأت وزارة العدل تنفيذ برنامج العدالة الرقمية الذي أوجد المحكمة الإلكترونية ومنصة ناجز وخدمات التقاضي عن بعد. غير أن نظام المحاماة ظل دون تعديل جوهري يواكب هذا التحول، فلم يتضمن نصوصاً تنظم التمثيل الرقمي أو العمل القانوني عبر الوسائط الإلكترونية. وتشير تقارير وزارة العدل لعام ٢٠٢٢ إلى أن أكثر من تسعين في المئة من خدمات المحاكم أصبحت رقمية، بينما لا يزال نظام المحاماة يعمل وفق بنية تقليدية صُممت لعصر الورق. هذا التباين بين الواقع العملي والنصوص التشريعية يعكس حاجة ملحة إلى تحديث النظام بحيث يشمل تنظيمًا صريحًا لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية.

- الخلاصة التحليلية :

من خلال تحليل المواد النظامية الأساسية يتضح أن نظام المحاماة يمثل قاعدة صلبة لتنظيم المهنة من حيث الترخيص والمساءلة، لكنه لا يستوعب التطور التقني الحديث الذي غير شكل ممارسة العدالة. فالنظام الحالي يعالج مسؤولية الإنسان، بينما أصبح الواقع يفرض مسؤوليات جديدة تتعلق بالأنظمة الذكية والأدوات التقنية المستخدمة داخل مكاتب المحاماة. وعليه، فإن تحديث النظام ليشمل ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي أصبح ضرورة لضمان توافق الممارسة المهنية مع التحول العدلي الرقمي، وهو ما تمثل هذه الدراسة إطاراً علمياً لتحليله واقتراح تنظيمه.

ثانيًا: الطبيعة القانونية لمهنة المحاماة في النظام السعودي:

تنتم مهنة المحاماة في النظام السعودي بطبيعة قانونية خاصة تجعلها مختلفة عن سائر المهن الحرة التقليدية. فهي من جهة مهنة يمارسها الأفراد لحسابهم الخاص، ويبرمون من خلالها عقود أتعاب مع موكلهم، ومن جهة أخرى

¹⁷ خالد المالكي، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، ٢٠٢٤.

¹⁸ إبراهيم العيسى، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وأثارها القانونية، ٢٠٢٣.

تعد جزءاً من المنظومة العدلية التي تستهدف حماية الحقوق وتحقيق العدالة. هذه الازدواجية بين البعد المهني والبعد العدلي هي المدخل لفهم كيفية تعامل النظام السعودي مع أي أدوات جديدة تدخل في صميم ممارسة المهنة، وفي مقدماتها تقنيات الذكاء الاصطناعي.

فمن الناحية الأولى، تمارس المحاماة بوصفها نشاطاً مهنيًا قائماً على العقد بين المحامي وموكله. يتفق الطرفان على الأتعاب، وعلى نطاق التمثيل القانوني، وعلى طبيعة الخدمة المقدمة. هذا الجانب التعاقد يفتح الباب طبيعياً أمام تطوير الوسائل الحديثة لزيادة كفاءة العمل المهني، مثل استخدام الأنظمة الذكية في البحث القانوني وإدارة القضايا وتحليل العقود. وقد أشارت دراسات إسماعيل¹⁹ عن تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية إلى أن المحامين في البيئات الحديثة يتجهون إلى تبني هذه الأدوات بوصفها ميزة تنافسية تتيح لهم تقديم خدمات أسرع وأدق من غيرهم.

لكن من الناحية الثانية، لا ينظر النظام السعودي إلى المحاماة باعتبارها نشاطاً تجارياً صرفاً، بل يجعلها مهنة ذات ارتباط وثيق بالصالح العام. فالمحامي يمثل حلقة وصل بين الأفراد والسلطة القضائية، ويؤدي دوراً في تمكين الوصول إلى العدالة، ويخضع في سلوكه المهني لرقابة تنظيمية وتأديبية. وقد بينت دراسات العيسى²⁰ أن المشرع السعودي يتعامل مع المحاماة بوصفها ركيزة من ركائز العدالة المؤسسية، لا مجرد خدمة قانونية خاصة. هذا البعد العدلي يجعل المهنة مقيدة بجملة من الالتزامات التي لا يمكن تجاوزها بدعوى التطور التقني أو الحرية المهنية.

وتنعكس هذه الطبيعة المزدوجة مباشرة على مسألة توظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة. فالمحامي، بحكم صفته المهنية الحرة، قد يسعى إلى استخدام أنظمة ذكية لتوليد المذكرات أو صياغة العقود أو تحليل المخاطر القانونية، باعتبارها أدوات تعزز كفاءة الأداء وتقلل الكلفة والوقت. لكن بصفته جزءاً من المنظومة العدلية، يظل ملزماً بأن تكون هذه الوسائل منسجمة مع مقتضيات العدالة، وأن لا تؤدي إلى الإخلال بحقوق الموكلين أو سرية بياناتهم أو ضمانات المحاكمة العادلة. وهنا يظهر التحدي التشريعي الحقيقي الذي تتناوله هذه الدراسة، وهو كيفية بناء إطار قانوني يسمح بالاستفادة من الذكاء الاصطناعي من دون أن يخل ذلك بجوهر المهنة وطبيعتها العدلية.

كما أن استقلال المحامي يمثل عنصرًا جوهرياً في هذه الطبيعة القانونية الخاصة. فالاستقلال لا يعني فقط عدم خضوع المحامي للضغوط من الخصوم أو الجهات الرسمية، بل يعني أيضاً قدرته على تكوين رأيه القانوني بناء على اجتهاده وخبرته وتحليله للنصوص والوقائع. ومع دخول الأنظمة الذكية إلى بيئة العمل القانوني، أصبح هذا الاستقلال مهددًا بنوع جديد من التأثير غير المباشر، يتمثل في اعتماد المحامي على مخرجات نظام تحليلي أو مولد للنصوص قد لا يكون شفافاً في طريقة عمله أو مصادر بياناته. وقد نبهت أبحاث فاطمة بلال²¹ حول العدالة الرقمية إلى أن الإفراط في الاعتماد على الخوارزميات في اتخاذ القرارات القانونية قد يؤدي إلى إضعاف الدور الإنساني في تقدير الملابسات الفردية لكل قضية، وهو ما يتعارض مع فلسفة العدالة ذاتها.

ومن الزاوية الفقهية، تشكل المحاماة امتداداً مؤسسياً لعقد الوكالة، حيث يقوم المحامي مقام موكله في مباشرة حقوقه والمطالبة بها. إلا أن النظام السعودي لم يكتف بهذا التكيف الفقهي التقليدي، بل نظم المهنة كإطار قانوني مستقل يشترط الترخيص والتأهيل العلمي والتسجيل في جداول رسمية. هذا التطور جعل المحاماة تخرج من نطاق الوكالة الخاصة إلى نطاق الوظيفة العامة ذات المسؤولية المجتمعية. وبناء على هذا التكيف، لا يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي وكيلاً أو ممثلاً قانونياً، لأنه يفتقر إلى الأهلية والإرادة والتمييز، وإنما يظل مجرد أداة يستخدمها المحامي الذي يحمل وحده صفة التمثيل أمام الجهات القضائية والإدارية. وهذا ما يؤكد أيضاً تطور الأحكام المدنية الحديثة في المملكة في تنظيم العقود والوكالات في نظام المعاملات المدنية.

19 محمد إسماعيل، تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية، ٢٠٢٣.

20 إبراهيم العيسى، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وأثارها القانونية، ٢٠٢٣.

21 فاطمة بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة، ٢٠٢٣.

ويتصل بذلك البعد الأخلاقي للمهنة، الذي يعد جزءاً من طبيعتها القانونية. فالمحامي ملزم بالمحافظة على السرية المهنية، واحترام خصوصية موكله، وعدم استغلال المعلومات التي يطلع عليها في غير مصلحتهم. ومع ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد في عملها على معالجة البيانات وتخزينها وتحليلها، أصبح هذا الالتزام الأخلاقي مهدداً بمخاطر جديدة. فقد يؤدي إدخال بيانات الموكلين في أنظمة سحابية خارجية أو منصات ذكاء اصطناعي غير منضبطة إلى تعريض هذه البيانات للانكشاف أو الاستغلال. وقد شددت وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن سدايا²² على ضرورة حماية الخصوصية وضمان الشفافية والمساءلة عند استخدام هذه التقنيات في القطاعات المهنية، وهو ما ينسجم مع طبيعة مهنة المحاماة التي تقوم على الثقة والسرية.

ومن خلال هذا التحليل، يتضح أن الطبيعة القانونية لمهنة المحاماة في النظام السعودي لا تقتصر على تعريف شكلي للمهنة وحدود اختصاصها، بل تمتد لتشمل شبكة من القيم والمبادئ، مثل الاستقلال والمسؤولية والسرية والبعد العدلي العام. هذه العناصر مجتمعة تحدد الإطار الذي يجب أن يتحرك داخله أي تنظيم لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة. ومن ثم فإن أي إطار قانوني مقترح لتنظيم هذه التقنيات، كما تسعى هذه الرسالة إلى بنائه، لا بد أن يراعي هذه الطبيعة الخاصة، وأن يحافظ على مركزية المحامي الإنسان في اتخاذ القرار القانوني، مع السماح في الوقت نفسه باستثمار قدرات الذكاء الاصطناعي في تطوير جودة وكفاءة الخدمات القانونية.

ثالثاً: البنية النصية لنظام المحاماة وأثرها في التحول التقني:

١- البناء الهيكلي للنظام وطبيعة صياغته التشريعية :

جاء نظام المحاماة بصياغة تقليدية تنتمي إلى الجيل الأول من التشريعات العدلية السعودية، حيث روعي فيه الطابع الإجرائي والتنظيمي أكثر من الطابع التقني أو المستقبلي. يتكوّن النظام من عدة أبواب تتناول شروط القيد في جدول المحامين، وحقوقهم وواجباتهم، وأحكام التأديب، والجزاءات النظامية، دون أن يتضمن أي باب مستقل لتنظيم الوسائل أو الأدوات التي تُستخدم في الممارسة المهنية.

وهذه الصياغة تعكس مرحلة تشريعية سبقت التحول الرقمي، حيث كان التشريع يركّز على ضبط العلاقة بين المحامي وموكله، وبين المحامي والسلطة العدلية، من منظور الورق والمرافعة الحضرية.

لكن البنية النصية بهذا الشكل تُظهر أن النظام لم يُصمم ليستوعب التقنيات القانونية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، إذ تغيب فيه المفاهيم المتعلقة بحفظ البيانات الرقمية، أو استخدام الخوارزميات في البحث والتحليل، أو الاعتماد على الأدوات الذكية في إعداد الأعمال القانونية.

ويرى العيسى²³ أن هذه الفجوة النصية ليست قصوراً تشريعياً متعمداً، بل نتيجة طبيعية لتغير الإطار الزمني والمعرفي الذي وُضع فيه النظام، وهو ما يفرض إعادة صياغة بعض مواده أو استحداث مواد جديدة تراعي التطورات التقنية المتسارعة في بيئة العدالة.

٢- الطابع الشخصي للنصوص النظامية وحدودها في البيئة الرقمية

تقوم البنية النصية للنظام على مبدأ "الشخص الطبيعي" كمركز رئيس في ممارسة المهنة، إذ تُوجّه جميع الالتزامات والحقوق إلى المحامي بصفته الفردية، دون أن تتوسع لتشمل الكيانات التقنية أو المنصات الرقمية التي أصبحت اليوم جزءاً من الممارسة القانونية.

فالنظام يربط المهنة بالأهلية الشخصية والمعرفة القانونية والخبرة العملية، لكنه لا يتعامل مع الذكاء الاصطناعي بوصفه مكوناً جديداً في عملية إنتاج الخدمة القانونية.

²² الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي سدايا، وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ٢٠٢٣.

²³ إبراهيم العيسى، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وأثارها القانونية، ٢٠٢٣.

في المقابل، تعتمد مكاتب المحاماة الحديثة على نظم إدارة القضايا الإلكترونية، ومنصات توليد العقود، وبرامج التحليل القانوني المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وهذه الأدوات أصبحت تؤدي أدوارًا تتجاوز المساعدة التقنية إلى الإسهام في اتخاذ القرار القانوني نفسه.

هذا التباين بين الطابع الشخصي للنظام والطابع التشاركي للتقنيات الحديثة يكشف عن فجوة مفهومية داخل البناء النصي للنظام، حيث يُفترض أن يُعاد تعريف مفهوم "الممارسة القانونية" ليشمل الوسائل الرقمية التي يباشر من خلالها المحامي عمله.

وقد أوضحت دراسة إسماعيل²⁴ حول المهن القانونية أن الأنظمة الحديثة في بعض الدول (كالاتحاد الأوروبي والإمارات) بدأت تُدخل في تعريف المهنة "الأدوات التقنية المساعدة" وتنظم مسؤوليتها القانونية والأخلاقية، وهو ما لا يزال غائبًا عن الصياغة السعودية الحالية.

٣- غياب المفاهيم الرقمية في الهيكل النصي للنظام

من الملاحظ أن نظام المحاماة لم يتضمن أي تعريفات أو إشارات إلى مفاهيم أصبحت اليوم أساسية في الممارسة القانونية الرقمية، مثل البيانات القانونية، الخصوصية، الأمن السيبراني، أو الذكاء الاصطناعي القانوني. ويُعدّ هذا الغياب أحد أهم مظاهر القصور في البنية النصية للنظام، ولا سيما أن المهنة باتت تعتمد اعتمادًا جوهريًا على إدارة معلومات حساسة داخل بيئات إلكترونية.

وتبرز هنا أهمية الربط بين نظام المحاماة والأنظمة المكملة مثل نظام حماية البيانات الشخصية ونظام الإثبات ونظام المعاملات المدنية. فبينما وضعت هذه الأنظمة ضوابط واضحة للتعامل مع المعلومات الرقمية، ظل نظام المحاماة يفتقر إلى النصوص التي تحدد التزامات المحامي عند التعامل مع قواعد البيانات، أو عند استخدام أدوات تحليل ذكية لمعالجة وثائق الموكلين.

وقد بينت وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) لعام ٢٠٢٣ أن الالتزام بالشفافية والمساءلة والخصوصية يجب أن يكون مبدأً عامًا في القطاعات التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي، وفي مقدمتها القطاعات العدلية والقانونية.

وانطلاقًا من ذلك، فإن معالجة هذا القصور لا تقتصر على مجرد الإشارة إلى غياب المفاهيم الرقمية، بل تستلزم اقتراح تعديلات عملية على النظام يمكن أن تسهم في بناء إطار تنظيمي أكثر شمولًا يتواءم مع بيئة العمل القانونية الحديثة. ومن أبرز المقترحات العملية التي يمكن تضمينها في النظام

إضافة تعريفات نظامية جديدة

تضمنين فصل تعريف يشرح مصطلحات مثل:

البيانات القانونية الرقمية –

المعالجة الإلكترونية للمعلومات –

الأمن السيبراني القانوني –

أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية –

وهو ما يسهّل ضبط الالتزامات المهنية للمحامي عند ممارسة أعماله التقنية

”النص على“المسؤولية الرقمية للمحامي

بحيث يلتزم المحامي بحماية البيانات، وتأمين أنظمة مكتبه التقنية، وضمان سلامة معالجة المستندات عبر المنصات الذكية، وربط الإخلال بهذه الالتزامات بالمسؤولية التأديبية والمهنية

”إدراج مفهوم“السرية التقنية للمعلومات القانونية

بحيث لا تقتصر السرية على حفظ المستندات ورقياً، بل تمتد إلى حماية المعلومات المخزنة على الأجهزة، والسحابات الإلكترونية، وقواعد البيانات التي تُستخدم في أعمال المكتب

٢٤ محمد إسماعيل، تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية، ٢٠٢٣.

تضمنين نصوص تنظم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

مثل اشتراط

- الالتزام بالشفافية عند استخدام الأدوات الذكية في إعداد مذكرات أو تحليل مستندات –
- عدم الاعتماد الكلي على المخرجات الآلية دون مراجعة بشرية –
- ضمان عدم إرسال بيانات الموكلين إلى أدوات أو منصات لا تلتزم بضوابط الخصوصية –

إنشاء إطار رقابي مهني

يتضمن إصدار “مدونة سلوك رقمي للمحامين” تشرف عليها وزارة العدل، تُحدد معايير الاستخدام الأخلاقي للتقنيات، ومعايير حفظ البيانات، والتعامل مع المخاطر التقنية داخل مكاتب المحاماة

٤- القابلية البنيوية للتحديث التشريعي

على الرغم من الطابع التقليدي للنظام، إلا أن بنيته التشريعية قابلة للتطوير والتحديث دون الإخلال بجوهره فالنظام يتميز بأنه قائم على مبادئ عامة وليس على تفصيلات جامدة، مما يمنح المشرع مرونة في إدخال التعديلات اللازمة لمواكبة التحول الرقمي وقد استُخدمت هذه المرونة سابقاً في تطوير اللوائح التنفيذية للنظام، مثل إضافة أحكام تتعلق بالقيد الإلكتروني للمحامين أو التعامل مع السجلات الرقمية ويُنوّع أن تكون المرحلة المقبلة فرصة لإدخال نصوص جديدة تنظم العلاقة بين مكاتب المحاماة والتقنيات القانونية، وتحدد شروط استخدام الأنظمة الذكية في أعمال الاستشارات والصياغة والتحليل القانوني ويرى المالكي²⁵ أن نجاح هذا التحديث يعتمد على وجود تصور تشريعي متكامل يراعي التوازن بين التطور التقني وحماية القيم العدلية، بحيث لا يؤدي التطوير إلى تقويض مبدأ المسؤولية الشخصية أو انتهاك سرية البيانات القانونية

٥- الحاجة إلى بنية تشريعية متكاملة تربط النظام بالذكاء الاصطناعي

إن تحليل البنية النصية لنظام المحاماة يوضح أن التشريع الحالي وضع أساساً متيناً لضبط المهنة، لكنه لم يبين منظومة تقنية تشريعية تستوعب الذكاء الاصطناعي ومن ثم، فإن الخطوة المستقبلية ليست في استبدال النظام القائم، بل في تطوير بنيته بإضافة نصوص فرعية تتناول بوضوح بعض هذه النقاط:

- تعريف التقنية القانونية وأدوات الذكاء الاصطناعي المسموح بها في المهنة
 - التزامات المحامي عند استخدام هذه الأدوات، من حيث المراجعة والتحقق والمساءلة
 - معايير حماية البيانات والخصوصية في الأنشطة القانونية الرقمية
 - قواعد المسؤولية النظامية في حال الخطأ التقني أو الإخلال بالسرية المعلوماتية
- هذه البنود تمثل الأساس لبناء الإطار التنظيمي المقترح الذي سنتناوله الفصول اللاحقة في هذه الدراسة، من خلال تصور تشريعي يسعى إلى دمج التقنية ضمن بنية النظام دون الإخلال بمبادئ العدالة أو استقلال المهنة

رابعاً: نطاق عمل المحامي في ضوء النظام وتأثره بالذكاء الاصطناعي

- تحديد نطاق العمل النظامي للمحامي:

نص نظام المحاماة في مادته الثالثة على أن مهنة المحاماة تشمل الترافع عن الخصوم، وتقديم الاستشارات النظامية والشرعية، وصياغة العقود، ومتابعة الإجراءات أمام الجهات القضائية والإدارية وهذا التعريف الواسع يعكس رؤية المشرع لدور المحامي بوصفه الممثل القانوني المتكامل للموكل في جميع

²⁵ خالد المالكي، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، ٢٠٢٤

مراحل النزاع أو المعاملة

وقد أوضحت رسالة فاطمة بلال²⁶ حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أن طبيعة المهام القانونية في المملكة اتسعت لتشمل أعمالاً تحليلية واستشارية تعتمد على التكنولوجيا، خصوصاً في مراحل إعداد المستندات ومراجعتها.

ويعني ذلك أن نطاق عمل المحامي أصبح أكثر تعقيداً وتداخلاً مع الوسائل التقنية الحديثة، مما يتطلب إعادة نظر في كيفية تنظيم الأدوات التي تُستخدم في أداء هذه المهام.

- التحول من العمل الورقي إلى العمل الرقمي:

مع دخول الذكاء الاصطناعي في البيئة العدلية السعودية، تحول جزء كبير من أعمال المحامي من الورق والمرافعات الحضورية إلى أنظمة رقمية متكاملة. فالיום تُرفع الدعاوى إلكترونياً عبر منصة ناجز، وتُدار القضايا رقمياً، ويُقدّم كثير من الطلبات إلكترونياً دون حضور فعلي.

وقد أظهرت دراسة المركز السعودي للأبحاث القضائية حول استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم أن ٩٢٪ من الخدمات العدلية باتت تُقدّم إلكترونياً، مما جعل المهارات التقنية للمحامي عنصراً أساسياً في كفاءته المهنية. إلا أن هذا التحول الرقمي أوجد إشكالات جديدة، مثل تحديد المسؤولية عن الخطأ التقني في المعاملات، ومدى حجية المستندات الإلكترونية أمام القضاء، وهي مسائل لم يعالجها النظام بصياغة واضحة. وتؤكد رسالة الغنامي²⁷ حول الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في المعاملات القانونية أن البيئة العدلية السعودية بحاجة إلى تحديث تشريعي يواكب هذا التحول، ويضع معايير واضحة لاستخدام الأنظمة الذكية في الإجراءات القانونية.

- المجالات العملية المتأثرة بالذكاء الاصطناعي

يُعدّ نطاق عمل المحامي من أكثر المجالات القابلة للتأثر المباشر بالتقنيات الذكية، إذ بدأت التطبيقات الحديثة تتغلغل في صميم الأعمال اليومية للمكاتب القانونية، مثل:

- من خلال برمجيات قادرة على استخراج السوابق والأحكام ذات الصلة: **تحليل النصوص القانونية** بسرعة عالية
- عبر أدوات توليد النصوص التي تنتج مسودات مبدئية للعقود اعتماداً على مدخلات: **صياغة العقود** المستخدم.
- باستخدام أنظمة رقمية تسجل المواعيد والمذكرات وتتابع مراحل التقاضي: **إدارة القضايا**
- عبر نماذج تعلم آلي تقيّم احتمالات النجاح في الدعاوى بناءً على بيانات سابقة: **التنبؤ بالأحكام**

وقد أوضح مرسى²⁸ في بحثه مدى ملائمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود أن هذه الأدوات القانونية الذكية تمثل نقلة نوعية في تنظيم التعاملات، لكنها تثير تساؤلات عميقة حول مدى اعتبارها من قبيل "العمل القانوني" بالمعنى المقصود في نظام المحاماة. فالمحامي في النظام السعودي يُفترض أن يُمارس العمل القانوني شخصياً، بينما تقوم هذه الأنظمة بأداء مهام تحليلية وصياغية كانت تُعد جزءاً من جوهر المهنة.

- الذكاء الاصطناعي كمساعد قانوني لا كممارس مهني

يتفق غالب الباحثين السعوديين، ومنهم خالد المالكي ومرام الربيع²⁹، على أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يرقى إلى مرتبة "الممارس القانوني"، لافتقاده الأهلية والتمييز والإرادة، وهي مقومات جوهرية في العمل

فاطمة بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة، ٢٠٢٣، ٢٦.

نايف الغنامي، الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية، ٢٠٢٤، ٢٧.

محمد إبراهيم مرسى، مدى ملائمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود، ٢٠٢٣، ٢٨.

مرام الربيع، المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، ٢٠٢٢، ٢٩.

القانوني.

لكنهم يؤكدون في الوقت ذاته أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُستثمر كـ "مساعد قانوني" يُسند إليه جمع المعلومات وتحليلها، أو المساعدة في صياغة المستندات، مع بقاء المحامي المسؤول النظامي عن صحة العمل ونتيجته.

وقد أظهرت رسالة الربيع *المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي* أن التقنية تُعتبر امتدادًا لأداة المحامي المهنية، مثل الباحث المساعد أو المستشار المتدرب، ولا يمكن فصل نتائجها عن مسؤولية من يستخدمها. ومن ثم، فإن نطاق العمل القانوني في النظام السعودي سيبقى مرتبطًا بالمحامي الإنسان، على أن تُنظَّم الأدوات الذكية بوصفها وسائل ضمنية داخل هذا النطاق، لا جهات فاعلة مستقلة.

- أثر الذكاء الاصطناعي على هيكله مكاتب المحاماة

أدى دخول الأدوات الذكية إلى إعادة تشكيل بيئة العمل داخل مكاتب المحاماة في المملكة فالمكاتب الكبيرة أصبحت تخصص أقسامًا تقنية لتحليل القضايا، وتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بها، بينما تتجه المكاتب الصغيرة إلى الاستعانة بمنصات جاهزة تقدم خدمات قانونية رقمية. وقد بيّن عبدالعزيز العلي³⁰ في بحثه *الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية* أن هذا التحول يخلق نوعًا جديدًا من المكاتب القانونية "الهجينة" التي تجمع بين الخبرة البشرية والأنظمة الذكية في تقديم الخدمة.

إلا أن هذا التوسع التقني يحتاج إلى ضبط تشريعي واضح يحفظ خصوصية المهنة ويمنع تهميش العنصر البشري، خاصة في الأعمال التي تتطلب تقديرًا قانونيًا واجتهادًا شخصيًا لا يمكن أتمتته.

- التحديات النظامية المرتبطة بتوسّع نطاق العمل الذكي

تواجه مكاتب المحاماة السعودية عدة تحديات مع ازدياد اعتمادها على الذكاء الاصطناعي، من أبرزها

- غياب المعايير التي تحدد مسؤولية المحامي عند استخدام أدوات ذكية في تحليل البيانات أو صياغة العقود.
- عدم وضوح موقف النظام من التعامل مع المنصات الأجنبية أو البرامج السحابية التي تعالج بيانات الموكلين خارج المملكة.
- الحاجة إلى قواعد واضحة بشأن حجية المخرجات التقنية أمام القضاء، ومدى اعتبارها أدلة أو قرائن قانونية.
- غياب التنظيم المهني الذي يُلزم المكاتب باتباع معايير أمن المعلومات عند التعامل مع القضايا الإلكترونية.

وقد تناولت رسالة قاسم³¹ دور *الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية* هذه الإشكالات من زاوية أمنية، موضحة أن الإخلال بأمن البيانات في المهن القانونية قد يؤدي إلى مسؤولية جزائية ومهنية في الوقت نفسه.

وهذا يبرز الحاجة إلى بناء منظومة تشريعية متكاملة تربط بين نظام المحاماة ونظام حماية البيانات ونظام الجرائم المعلوماتية.

- الرؤية المستقبلية لنطاق العمل المهني في ظل الذكاء الاصطناعي

إن إدماج الذكاء الاصطناعي في نطاق عمل المحامي لا يُعد مسألة اختيارية بقدر ما هو تطور حتمي تفرضه بيئة العمل القانونية الحديثة.

لكن هذا الإدماج يجب أن يتم في إطار يضمن:

30 عبدالعزيز العلي، *الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية*، ٢٠٢٤، ٣٠.

31 مراد محمد قاسم، *دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية: دراسة مقارنة*، ٢٠٢٤، ٣١.

• بقاء العنصر الإنساني في مركز اتخاذ القرار القانوني

• وضوح حدود المسؤولية المهنية عن الأعمال الذكية

• حماية بيانات الموكلين والمستندات القانونية من المخاطر التقنية

• توفير معايير مهنية وطنية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المهنة

ويُتوقع أن تشهد المرحلة القادمة سنّ لوائح مهنية جديدة تُعالج هذه المسائل، بحيث يصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً من منظومة الممارسة القانونية المنظمة، لا أداة عشوائية خارج الرقابة العدلية.

خامساً: دور اللائحة التنفيذية ومساحة المرونة التقنية:

تُعد اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة من أبرز الأدوات التنظيمية التي منحت المشرع السعودي مساحة مرنة للتعامل مع متغيرات المهنة ومواكبة التطورات التقنية دون الحاجة إلى تعديل النظام الأساسي في كل مرحلة. فهي تمثل الإطار الإجرائي التطبيقي لنظام المحاماة الصادر عام ١٤٢٢ هـ، وتأتي لتفصيل ما ورد فيه من أحكام عامة تتعلق بالقيّد والترخيص ومزاولة المهنة وآدابها وتأديب المخالفين. وقد صدر آخر تحديث شامل لللائحة هـ، وهو قرار منشور في بوابة وزارة العدل الرسمية، 1441 / 3 / 12 بتاريخ (5165) بقرار وزير العدل رقم ما يجعل الإشارة إليه ضرورية توثيقاً عند تناول الإطار التنظيمي المعاصر للمهنة

ويكتسب هذا التحديث أهميته من كونه جاء في ظل بيئة عدلية تشهد تحوّلاً رقمياً واسعاً، مما جعل اللائحة أكثر انفتاحاً على استيعاب الممارسات الإلكترونية الحديثة، وإن لم تتضمن نصوصاً مباشرة تتناول تقنيات الذكاء الاصطناعي أو الأتمتة القانونية. وتتميز اللائحة بمرونتها التشريعية، إذ تصدر بقرار من وزير العدل، ما يمنحها قابلية أسرع للتعديل مقارنة بالنظام ذاته الذي يحتاج إلى إجراءات تشريعية أطول

وتتضح هذه المرونة من خلال إمكانية توظيف اللائحة في تنظيم عدد من التطبيقات التقنية الحديثة داخل مكاتب المحاماة، من خلال أمثلة عملية، من أبرزها

1. تنظيم استخدام الأنظمة الذكية في إدارة القضايا

يمكن لللائحة أن تنص على أن الأنظمة التقنية التي تُستخدم لإدارة ملفات القضايا يجب أن تكون مرخصة وملزمة بمعايير حماية البيانات، مع إلزام مكاتب المحاماة بتوثيق أي معالجة إلكترونية للبيانات القانونية

2. وضع معايير مهنية لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل المستندات

مثل النص على واجب المحامي في مراجعة المخرجات التي تولدها الأنظمة الذكية، وعدم اعتماد النتائج الآلية دون تدقيق قانوني بشري، حماية لحقوق الموكلين ومنع الأخطاء المهنية الناتجة عن الاعتماد الكلي على التقنية

3. تنظيم وسائل الأمان السيبراني داخل مكاتب المحاماة

من خلال تضمين اللائحة نصوصاً تلزم المكاتب باستخدام بروتوكولات حماية إلكترونية معينة، وتشفير الملفات، والالتزام بما ورد في نظام حماية البيانات الشخصية في شأن أمن المعلومات

4. ضبط استخدام المنصات الرقمية في صياغة العقود والمذكرات

مثل اشتراط أن تكون منصات الصياغة القانونية المستعانة بها معتمدة رسمياً، أو أن تخضع لرقابة تقنية من الجهات المختصة لضمان التزامها بمبادئ الشفافية والسرية

وتشير رسالة الدكتور نايف الغنامي حول “الصواب القانوني للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية” إلى أن المشرع السعودي يملك من خلال الأدوات التنفيذية قدرة مرنة على تنظيم المسائل التقنية عبر القرارات الوزارية دون الإخلال بالهيكل التشريعي العام، وهو ما ينسجم مع طبيعة اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة

كما يؤكد الباحث مصطفى الأسوي في دراسته حول “حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي” أن الأنظمة التنفيذية تمثل الوسيلة الأمثل لترجمة المبادئ التقنية إلى التزامات قانونية واقعية، لأن الممارسات التقنية تتغير بوتيرة أسرع من التشريعات الأساسية

وتدعم هذه الرؤية دراسة مراد محمد قاسم حول “دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية”، والتي أظهرت أن أغلب النظم العدلية الحديثة لم تُدخل التقنيات القانونية المتقدمة في نصوص القوانين الأساسية، وإنما بدأت بتنظيمها عبر اللوائح التنفيذية والتعليمات الوزارية

وانطلاقاً من مفهوم “التأطير المرن” الذي طرحه ياسر رجب في دراسته حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، يمكن النظر إلى اللائحة التنفيذية بوصفها الأداة الأكثر قدرة على التكيف مع المستجدات التقنية. فالمرونة هنا لا تعني ضعف الضبط، بل تعزيز القدرة على التحديث المستمر، خاصة في الجوانب المتعلقة بحماية البيانات القانونية، وتوثيق المعاملات الإلكترونية، وتنظيم مسؤوليات المحامي التقنية

أما من الناحية العملية، فقد سمحت اللائحة التنفيذية في شكلها الحالي باستخدام الوسائل الإلكترونية في إجراءات مثل تقديم طلبات القيد إلكترونياً وإدارة السجلات عبر الأنظمة الرقمية. وهذه الإشارات، وإن كانت محدودة، تمثل نواة يمكن البناء عليها لتشمل مستقبلاً تنظيم الذكاء الاصطناعي القانوني وآليات ترخيصه وشروط اعتماده داخل بيئة العمل العدلي

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة تمثل حجر الزاوية في أي مشروع مستقبلي لتنظيم توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني، نظراً لمرونتها التشريعية وقدرتها على تحقيق التوازن بين التطور التقني والحفاظ على القيم العدلية، بما في ذلك استقلال المحامي وسرية المعلومات وضمان العدالة الناجزة

سادساً: أوجه القوة في نظام المحاماة في مواجهة التحول الرقمي

على الرغم من أن نظام المحاماة السعودي صدر في مرحلة ما قبل الثورة الرقمية، إلا أنه يتضمن بنية تشريعية متماسكة تمكنه من التكيف مع التحولات التقنية الحديثة. فالنظام لم يُصمم ليكون مجرد لائحة سلوك مهني أو ميثاق شرف، بل ليكون إطاراً قانونياً شاملاً يضبط العلاقة بين المحامي، وموكله، والسلطة العدلية، ويؤسس لمسؤوليات مهنية ومدنية يمكن توسيع نطاقها لتشمل الممارسات التقنية الجديدة. ومن أبرز مظاهر القوة في هذا النظام أنه يقوم على مبادئ عامة غير جامدة، ما يمنحه قابلية التطوير والتفسير في ضوء المستجدات دون الحاجة إلى إعادة بنائه من الصفر. فالمواد التي تنظم المسؤولية المهنية، والسرية، والإشراف على المتدربين، والتأديب المهني، يمكن قراءتها اليوم قراءة موسّعة تجعلها قادرة على استيعاب الذكاء الاصطناعي في بنية العمل القانوني

إن الطبيعة المرنة للنظام ترتبط بفلسفته التشريعية القائمة على مبدأ الثقة في الاجتهاد المهني للمحامي ومسؤوليته الشخصية عن أعماله. فالمادة الثالثة عشرة التي تُحمّله مسؤولية تصرفات العاملين في مكتبه تُعدّ قاعدة متينة يمكن البناء عليها لتوسيع نطاق المسؤولية ليشمل الأفعال الناتجة عن استخدام الأنظمة الذكية أو البرمجيات القانونية. وقد أوضح الدكتور خالد المالكي في دراسته حول المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي أن النصوص القانونية التي تُحمّل الإنسان مسؤولية الإشراف تُعدّ كافية لتأسيس قواعد “المسؤولية الرقمية” دون الحاجة إلى تشريع جديد مستقل، شريطة تفسيرها تفسيراً مرناً يتناسب مع التطور التقني. هذا المنهج التشريعي القائم على المرونة يضمن بقاء النظام متسقاً مع تطورات المهنة دون أن يفقد صلته بمبادئ العدالة

كما أن قوة النظام تتجلى في ارتباطه الوثيق بمنظومة الأنظمة العدلية السعودية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تحدياً شاملاً، مثل نظام الإثبات ونظام الإجراءات الجزائية ونظام حماية البيانات الشخصية ونظام المعاملات المدنية. وهذه الأنظمة تمثل البيئة القانونية المساندة التي يمكن من خلالها إعادة تفسير أحكام نظام المحاماة في سياق التحول الرقمي. فعلى سبيل المثال، يمكن ربط الالتزام بسرية الموكلين بما ورد في نظام حماية البيانات الشخصية من ضوابط صارمة لحفظ ومعالجة المعلومات، وبذلك يمتد مفهوم السرية المهنية إلى المجال الرقمي من خلال شبكة متكاملة من الأنظمة. وقد أشار الدكتور نايف الغنامي³² في رسالته عن الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي إلى أن قوة النظام القانوني السعودي تكمن في تكامله الهيكلي، لا في استقلالية كل نظام عن الآخر، وهو ما يسمح بإعادة بناء الإطار المهني للمحاماة على أسس رقمية متماسكة دون إخلال بالمنظومة التشريعية القائمة.

ويُضاف إلى ذلك أن النظام يكرّس في جوهره فكرة الرقابة المؤسسية والمساءلة المهنية، وهما عنصران يشكلان أساساً يمكن من خلاله تطوير نظم محاسبية رقمية للممارسات التقنية داخل مكاتب المحاماة. فوجود لجان تأديبية مستقلة وهيئة تنظيمية مهنية كهيئة المحامين السعوديين يمنح المشرّع أداة فعّالة لفرض المعايير الأخلاقية والتنظيمية في بيئة العمل الذكية. وقد أكدت رسالة فاطمة بلال أن الإطار المهني السعودي يمتلك مقومات التحول إلى نموذج عدلي رقمي متكامل لأنه يربط الأداء المهني برقابة مؤسسية دائمة، وهذا يسهّل إدماج الذكاء الاصطناعي في المهنة دون أن يؤدي إلى فوضى مهنية أو تضارب في المسؤوليات.

ومن أوجه القوة الأخرى أن النظام السعودي للمحاماة متسق مع المبادئ الأخلاقية العامة للعدالة كما نصت عليها وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدابا) عام ٢٠٢٣، والتي أكدت أن أي توظيف للذكاء الاصطناعي يجب أن يكون قائماً على الشفافية والمساءلة وحماية الخصوصية. فالمبادئ الأخلاقية التي أقرها النظام – كالسرية والولاء والصدق – تتكامل مع هذه الوثيقة وتشكل أساساً متيناً لبناء ضوابط مهنية تحكم استخدام التقنية في بيئة المحاماة. ويرى الدكتور ياسر محمد رجب³³ في دراسته المقارنة حول تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي أن المجتمعات القانونية التي تملك منظومات مهنية واضحة أكثر قدرة على تقنين التكنولوجيا من غيرها، لأن القيم الأخلاقية المترسخة توفر أساساً تشريعياً لتوجيه استخدام الأنظمة الذكية في الاتجاه الصحيح.

ولا يمكن إغفال جانب آخر من جوانب القوة يتمثل في القابلية المؤسسية للنظام للتكامل مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامج التحول العدلي. فقد أثبتت التجربة خلال السنوات الأخيرة أن النظام العدلي السعودي قادر على التحديث الذاتي السريع عبر إدخال الخدمات الإلكترونية في المحاكم، وتفعيل التقاضي عن بُعد، وتوسيع قاعدة البيانات القضائية الرقمية. هذا التوجه لا يتعارض مع نظام المحاماة، بل يعزّز دوره من خلال خلق بيئة قانونية حديثة تتطلب تطوير قدرات مكاتب المحاماة لتتكامل مع التحول الرقمي. وقد أوضحت دراسة المركز السعودي للأبحاث القضائية حول استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم أن مهنة المحاماة تمثل أحد الأعمدة التي يجب تحديثها مواكبة للتحول العدلي الرقمي، لأن المحامي هو الوسيط الأساسي بين المواطن والمنصات القضائية.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن نظام المحاماة لا يقف في مواجهة التحول الرقمي، بل يحتوي ضمن بنيته الداخلية على عناصر قوة يمكن استثمارها لتطوير الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي في المهنة. فمرونته في الصياغة، وتكامله مع الأنظمة العدلية، وارتباطه بالقيم الأخلاقية، ووجود مؤسسات مهنية رقابية قادرة على إصدار لوائح تفصيلية، كلها عوامل تجعل منه نظاماً مؤهلاً ليكون نواة تشريعي مستقبلية متكامل يحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في خدمات مكاتب المحاماة، دون أن يمسّ جوهر المهنة أو استقلالها العدلي.

٣٢ نايف بن ناشي الغنامي، الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية، ٢٠٢٤.

٣٣ ياسر محمد عبدالسلام رجب، دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة، ٢٠٢٣.

سابعاً: أوجه القصور التشريعي في ظل الذكاء الاصطناعي

على الرغم من المرونة التي يتسم بها نظام المحاماة وقدرته على استيعاب التحولات المهنية، إلا أن تحليل نصوصه وتطبيقاته العملية يُظهر عدة أوجه قصور تشريعي عند مقارنته بالتحولات التقنية التي فرضتها الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يستلزم عرض هذه المظاهر في عناوين فرعية مستقلة تسهّل القراءة والفصل بين المعلومات المستندة إلى المراجع ورأي الباحث.

غياب التعريفات التقنية في نصوص النظام

يُلاحظ غياب أي تعريف نظامي للمفاهيم التقنية الأساسية مثل التقنيات القانونية، البيانات الرقمية، والذكاء الاصطناعي القانوني. وقد أكدت مرام الربيع في دراستها حول المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي أن غياب هذه المفاهيم يخلق فراغاً تشريعياً يعوق تحديد مسؤوليات الأطراف التقنية والبشرية داخل الممارسة القانونية.

إن غياب التعريفات يؤثر مباشرة في قدرة النظام على ضبط الممارسات التقنية الحديثة داخل: **تعقيب الباحث** البيئية القانونية.

القصور في تنظيم معالجة البيانات القانونية الرقمية

لم يتناول النظام مسألة معالجة البيانات القانونية الإلكترونية، رغم أنها محور أساسي في عمل المكاتب القانونية الحديثة. وأشار د. عبد الله حمادي في بحثه حول المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي إلى أن عدم المواءمة بين نظام المحاماة ونظام حماية البيانات الشخصية يخلق تضارباً في تحديد المسؤوليات عند تسرب البيانات.

إن الربط المباشر بين النظامين أصبح ضرورة مهنية لضمان حماية بيانات الموكلين: **تعقيب الباحث**

غياب تنظيم واضح لاستخدام الأدوات التقنية في الأعمال القانونية

المادة الثالثة من النظام لم توضح حدود استخدام الأدوات الذكية في الأعمال الحساسة مثل الاستشارات وصياغة المذكرات. ويرى د. أحمد الحربي في دراسته حول الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أن هذا الغموض يجعل المحامي في موقف غير محدد عند اعتماد الأنظمة الذكية في العمل المهني. كان من الواجب وضع معايير تنظم الاستخدام المشروع للأدوات التقنية في الممارسات المهنية: **تعقيب الباحث** اليومية.

عدم تحديد المسؤولية عند وقوع خطأ تقني

تنص المادة (١٣) على مسؤولية المحامي عن العاملين في مكتبه، لكنها لم تُحدد المسؤولية عند وقوع خطأ تقني داخل المكتب القانوني. وأشار د. محمد خليل في بحثه المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي إلى أن القانون لم يحدد مركز “الألة الذكية” في المسؤولية المدنية. هذا القصور يجعل معالجة الأخطاء التقنية محل اجتهادات مختلفة وغير موحدة بين المكاتب: **تعقيب الباحث**

غياب تنظيم ملكية المخرجات التي تنتجها الأنظمة الذكية

النظام لم يحدد ملكية العقود أو المذكرات التي تولدها الأنظمة الذكية. وقد ناقش د. عبد العزيز العلي في بحثه العقود التجارية الذكية خطورة غياب التنظيم الخاص بحقوق الملكية الفكرية للمحتوى القانوني الناتج عن أدوات الذكاء الاصطناعي.

تحديد المالك القانوني للمخرجات الذكية أصبح أمراً جوهرياً في حماية الحقوق المهنية: **تعقيب الباحث**

غياب الضوابط الخاصة باستخدام البرمجيات الأجنبية في العمل القانوني

تستخدم مكاتب المحاماة في المملكة أدوات تحليل قانوني أجنبية دون إطار نظامي ينظم ذلك. وأشار محمد إبراهيم مرسى في دراسته حول عقود الذكاء الاصطناعي عبر تقنية البلوك تشين إلى المخاطر المرتبطة بالاعتماد على

أنظمة خارج الولاية السعودية.
هذا القصور يؤثر قضايا تتعلق بالسيادة المعلوماتية وأمن بيانات القضايا :تعقيب الباحث

ضعف المحفزات النظامية لتبني التقنيات القانونية الوطنية

رغم دعم رؤية ٢٠٣٠ للتحويل الرقمي، لا يتضمن النظام نصوصاً تشجع على تطوير أدوات قانونية محلية.
”ويرى د. محمد سعيد خليل أن المشرع بحاجة للانتقال من “التحكم المهني” إلى “التنظيم التطويري
تحفيز الابتكار القانوني المحلي يمثل خطوة رئيسية في بناء منظومة قانونية حديثة :تعقيب الباحث

غياب معالجة التوازن بين السرية المهنية والشفافية التقنية

النظام لا يحدد ما إذا كان المحامي ملزماً بالإفصاح عن استخدام الأنظمة الذكية في أعماله. وأشار د. عبد الله
حمادي إلى أن السرية في البيئة الرقمية تختلف عن السرية التقليدية وتستلزم قواعد جديدة
تنظيم مسألة الإفصاح عن استخدام التقنية أصبح ضرورة لضبط الجانب الأخلاقي للمهنة :تعقيب الباحث

خلاصة الباحث

يتضح أن نظام المحاماة، رغم ثباته، يحتاج إلى مراجعة شاملة تستوعب المفاهيم الرقمية الحديثة، وتربط المهنة
بالضوابط التقنية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وتحدد حدود المسؤولية القانونية، وتعالج الفجوات
الرقمية التي أصبحت جزءاً من الممارسة اليومية للمحامي

ثامناً: القراءة التأويلية للنظام تمهيداً للتطوير القانوني

تُعد القراءة التأويلية للنصوص القانونية من أبرز أدوات التطوير التشريعي في الأنظمة المعاصرة، فهي لا تهدف
إلى تجاوز النص، بل إلى إحياء معناه في ضوء الواقع الرقمي المتجدد. وفي الحالة السعودية، يمكن القول إن
نظام المحاماة — رغم صياغته التقليدية — يحمل قابلية تأويلية عالية تتيح إعادة تفسيره في سياق الثورة التقنية
والذكاء الاصطناعي دون الحاجة إلى تعديل جذري في بنيته. فالمشرع السعودي صاغ نصوص النظام بصياغات
عامة مرنة تسمح باستيعاب التطور، وهو ما يشكل الأساس المنهجي لهذه القراءة

مهنة المحاماة تشارك السلطة "تظهر أولى بوادر هذا التأويل في المادة الأولى من النظام التي تنص على أن
ورغم أن مفهوم العدالة كان تقليدياً يرتبط بالمرافعة الورقية والحضور المادي، إلا "القضائية في تحقيق العدالة
أن منظومة العدالة اليوم تقوم على منصات رقمية وأنظمة ذكية. وبذلك يمكن تفسير المشاركة في تحقيق العدالة
— وفق القراءة التأويلية — على أنها تشمل المشاركة في بناء البيئة الرقمية للعدالة، واستخدام أدوات الذكاء
الاصطناعي لتحسين كفاءة الخدمات العدلية وتسريع الفصل في المنازعات. وقد أشار الدكتور إبراهيم العيسى في
بحثه عن القواعد المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي إلى أن النصوص ذات الطبيعة الغائية تصلح كإطار
قانوني لإدماج التقنيات الحديثة دون تعديل جوهري للنظام

التي تنص على مسؤولية المحامي عن "الأعمال التي تتم تحت — كما يمكن تأويل المادة الثالثة عشرة
إشرافه" — لتشمل الأنظمة الذكية التي يعتمد عليها في أداء مهامه اليومية. فوفق هذا التفسير، يصبح النظام
الذكي جزءاً من دائرة الإشراف المهني، ويتحمل المحامي تبعات مخرجاته كما يتحمل تبعات أفعال العاملين معه.
وقد دعم الدكتور مصطفى الأسبوطي في دراسته حول حماية التصرفات القانونية بالذكاء الاصطناعي هذا
الاتجاه، مؤكداً أن الوسائل التقنية الحديثة يمكن إدخالها في الإطار القانوني القائم عبر التفسير دون الحاجة إلى
إنشاء كيانات قانونية جديدة

ويمكن أيضاً إعادة تفسير النصوص المتعلقة بأداب المهنة وواجباتها، الواردة في المادة الثالثة والمادة الحادية
عشرة، بما يتسع ليشمل الالتزامات الرقمية الحديثة؛ فالقيم التي نص عليها النظام — مثل الأمانة والسرية
والصدق — جاءت كقيم عامة غير محصورة، مما يتيح مدها لتشمل حماية البيانات الإلكترونية، وتأمين

المعلومات، والامتناع عن إدخال بيانات الموكلين في أنظمة غير مرخصة. ويجد هذا التفسير سنده في مبادئ وثيقة سدأيا لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (٢٠٢٣) التي تؤكد أن حماية الخصوصية مسؤولية مشتركة بين الإنسان والتقنية.

ومن جهة أخرى، يمكن الاستفادة من المادة (١١) من نظام الإثبات لعام ١٤٤٣ هـ التي أقرت حجية الأدلة الرقمية متى توافرت متطلبات الموثوقية، لتوسيع نطاق القواعد التي يمكن للمحامي الاستناد إليها عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد المذكرات والعقود. فإذا ثبت للمحامي أن الأداة الذكية المستخدمة معتمدة وتعمل تحت معايير مهنية، يمكن اعتبار مخرجاتها مستنداً ذا حجية في العمل القانوني وفقاً لروح النظام.

ويمكن كذلك قراءة أحكام علاقة المحامي بالجهات التنظيمية، الواردة في المادة (١٧)، قراءة تأويلية تسمح بتوسيع مفهوم “التعاون المؤسسي” ليشمل المشاركة في تطوير الأدوات الذكية المستخدمة في القطاع العدلي، وإنشاء لجان فنية مشتركة مع وزارة العدل وهيئة المحامين لتنظيم اعتماد التقنيات القانونية. وهذا الاتجاه يتوافق مع ما طرحه الدكتور ياسر رجب حول مفهوم “إدارة التقنية” كجزء من الدور التشريعي الحديث.

أما نظام القضاء السعودي، وخاصة المادة السادسة التي تنص على تعاون القضاة والمحامين والنيابة العامة لتحقيق العدالة، فيمكن أن يُقرأ في ضوء البيئة الرقمية باعتباره يشمل التعاون في تطوير البنية التقنية للعدالة، بما في ذلك المساهمة في تصميم واعتماد الأنظمة الذكية المستخدمة من قبل المحاكم ومكاتب المحاماة.

إن القراءة التأويلية للنظام لا تهدف إلى سدّ الفراغات فحسب، بل إلى إعادة إحياء النصوص بما يتوافق مع التحولات التقنية والاجتماعية التي تشهدها المملكة. فالنظام كُتب بروح مرنة قابلة للتطوير، وهو ما ينسجم مع التوجه السعودي نحو بناء منظومة عدلية رقمية ديناميكية. ويمكن القول إن التطوير التشريعي الأمثل لا يكون بإلغاء النصوص القائمة، بل بإعادة تفسيرها ودمجها واستثمار قيمها، لتشكيل نظام قانوني رقمي متكامل يجمع بين الأصالة العدلية والحدثة التقنية.

الخلاصة العامة للمطلب الأول

- ١ - الخلفية التشريعية:
نظام المحاماة صدر في مرحلة ما قبل التحول الرقمي، لكنه وُضع كأساس قانوني متين يهدف إلى تعزيز العدالة وتنظيم المهنة في إطار مؤسسي قابل للتطور.
- ٢ - الطبيعة القانونية للمهنة:
المهنة تجمع بين الصفة العدلية العامة والحرية المهنية، ما يجعلها قابلة لاستيعاب التقنية بشرط أن تظل الرقابة الأخلاقية والقانونية قائمة على عمل المحامي لا على النظام الذكي.
- ٣ - البنية النصية للنظام:
النصوص ركزت على الشخص الطبيعي والالتزامات التقليدية دون إدراج مفاهيم رقمية، لكنها مرنة بما يسمح بإضافة ضوابط تقنية ضمن نفس الهيكل التشريعي القائم.
- ٤ - نطاق عمل المحامي:
مجالات الترافع والاستشارة والصياغة تأثرت بالذكاء الاصطناعي، وأصبح لزاماً تحديد الحدود بين استخدام التقنية كمساعد قانوني وبين ممارستها كبديل للمحامي الإنساني.

٥- دور اللائحة التنفيذية:

تمثل الأداة الأكثر مرونة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، ويمكن من خلالها إصدار قواعد تفصيلية لضمان الاستخدام الآمن والمشروع للتقنيات القانونية.

٦- أوجه القوة في النظام:

تكمن في مرونته، وارتباطه بالأنظمة العدلية الحديثة، وتوافقه مع مبادئ العدالة والشفافية، ووجود مؤسسات مهنية قادرة على الضبط والتقنين.

٧- أوجه القصور التشريعي:

أبرزها غياب التعريفات التقنية، وضعف الربط بين النظام وأنظمة البيانات، وغياب تنظيم المسؤولية عن الأخطاء التقنية، وعدم وضوح مركز التقنية في الممارسة القانونية.

٨- القراءة التأويلية للنظام:

تسمح بإعادة تفسير النصوص القائمة لتشمل الذكاء الاصطناعي ضمن نطاق المهنة، من خلال تطوير الفهم التطبيقي للنصوص دون المساس بالبنية التشريعية أو القيم العدلية.

المطلب الثاني

دور الأنظمة المكاملة في تنظيم توظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة

لا يمكن دراسة الإطار القانوني المنظم لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة بمعزل عن المنظومة العدلية السعودية الكلية، إذ إن مهنة المحاماة ليست جزيرة قانونية مستقلة، بل هي جزء من شبكة تشريعية أوسع تشمل أنظمة العدالة، والمعاملات، والبيانات، والإثبات، والمسؤولية، وكلها تتقاطع في ضبط السلوك المهني في البيئة الرقمية. ومن خلال هذه الأنظمة المتكاملة، تتضح معالم البنية القانونية التي يمكن أن تستوعب التطورات التقنية في الممارسة القانونية وتُعيد تعريف مفهوم العمل المهني في ضوء أدوات الذكاء الاصطناعي.

أولاً: نظام حماية البيانات الشخصية (١٤٤٣هـ)

يُعد نظام حماية البيانات الشخصية الصادر عام ١٤٤٣هـ الإطار النظامي الأهم في المملكة لتنظيم جمع البيانات ومعالجتها وحفظها، وهو من أكثر الأنظمة ارتباطاً بموضوع الرسالة، لأن الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة يقوم جوهرياً على تحليل ومعالجة بيانات قانونية وشخصية عالية الحساسية. فالمحامي الذي يستخدم نظاماً ذكياً لصياغة العقود، أو لتتبع الدعاوى، أو لتحليل الأنظمة والوقائع، يصبح في مواجهة مباشرة مع التزامات نظامية تفرضها عليه مواد النظام، خصوصاً المادة الخامسة التي تلزم بعدم معالجة البيانات إلا بعد موافقة صريحة، والمادة الثانية عشرة التي تُحظر نقل البيانات إلى خارج المملكة دون تقويم مخاطر معتمد.

من الناحية التحليلية، يمكن القول إن هذا النظام ينقل مفهوم السرية المهنية التقليدية في المحاماة إلى مستوى السرية الرقمية، بحيث لم تعد الأمانة مقتصورة على حفظ الوثائق الورقية، بل تمتد إلى تأمين البيانات التي تعالجها الأنظمة الذكية داخل المكتب. وهذا التحول يُعيد تعريف الالتزام المهني للمحامي ليصبح التزاماً مزدوجاً: قانونياً بموجب النظام، وأخلاقياً بموجب مبادئ العدالة الرقمية.

ويؤكد خالد المالكي³⁴ (٢٠٢٤) أن مسؤولية المحامي في البيئة التقنية لا تقتصر على نتائج عمله البشري، بل تشمل إشرافه على الأدوات التقنية التي يستخدمها، ما يجعله مسؤولاً عن أي إخلال بنظام حماية البيانات الشخصية إذا نُفذ بواسطة برنامج ذكاء اصطناعي تابع له. كما تشير مرام الربيع³⁵ (٢٠٢٢) إلى أن الخطأ في معالجة البيانات داخل الأنظمة الذكية يدخل ضمن المسؤولية المدنية المهنية متى ثبت تقصير المحامي في التحقق من أمان النظام المستخدم.

وتتضح أهمية هذا النظام أيضاً من خلال الدليل الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة (سدايا، ٢٠٢٣)³⁶، الذي شدد على أن الجهات المهنية – ومن ضمنها مكاتب المحاماة – يجب أن تجري تقييم أثر تقني قبل استخدام أي منصة ذكاء اصطناعي أجنبية لتحليل البيانات القانونية. وهذا يعكس بوضوح أن الدولة تتعامل مع الذكاء الاصطناعي بوصفه نشاطاً منظماً يخضع للرقابة القانونية، وليس مجرد أداة فنية.

وبالتالي، فإن نظام حماية البيانات الشخصية يشكّل أحد أعمدة الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، لأنه يوازن بين حق الموكل في الخصوصية وحق المحامي في استخدام التقنية لتطوير خدمته، مع وضع ضوابط دقيقة تضمن حماية الحقوق دون تعطيل الابتكار. وهو ما يتفق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تربط التحول الرقمي بسيادة القانون وضمان الثقة في المنظومة العدلية.

ثانياً : نظام الإثبات (١٤٤٣هـ) :

جاء نظام الإثبات لعام ١٤٤٣ هـ بوصفه أحد أبرز التحولات في البنية العدلية السعودية، إذ نقل الإثبات من بيئة يغلب عليها الطابع الورقي إلى بيئة تعترف رسمياً بالأدلة الإلكترونية والرقمية. وهذا التطور يرتبط بصورة مباشرة بموضوع الرسالة، لأن جزءاً كبيراً من مخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة يظهر في صورة مستندات رقمية، أو تحليلات إلكترونية، أو معاملات تتم عبر المنصات التقنية.

وقد قرر النظام في عدد من مواده، وبصفة خاصة المادتين (٨) و(٩)، أن الأدلة الإلكترونية والمحركات الرقمية تعد حجة معتبرة متى توافرت لها شروط معينة، من أهمها: إمكان نسبة المستند إلى صاحبه، وسلامة وسيلة حفظه ونقله، وعدم العبث بمحتواه. وهذه الشروط تُلقى بعبء مباشر على مكاتب المحاماة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في إعداد المذكرات أو العقود؛ إذ لا يكفي أن ينتج النظام نصاً قانونياً، بل يجب على المحامي التأكد من أن طريقة إنشاء النص وحفظه وتقديمه تتوافق مع معايير الموثوقية التي يضعها النظام.

ويرتبط ذلك بشكل وثيق بآليات **تحصيل الموافقة الصريحة** في التعاملات الرقمية، وهي من المسائل المحورية في النظام. فوفقاً لحكم المادة (٢٥) من نظام الإثبات والمادة (٤) من نظام حماية البيانات الشخصية، تُعد الموافقة الصريحة شرطاً لصلاحية التعامل مع البيانات أو المحركات الرقمية. وتشمل هذه الموافقة، وفقاً للنظامين، الموافقات الرقمية الموثقة من خلال التوقيع الإلكتروني أو البصمة الرقمية أو أي وسيلة تقنية تعتمد عليها الجهات المختصة، متى أمكن التحقق من هوية صاحبها وسلامة الإجراء. وهذا يفتح باباً مهماً يتعلق بمدى حجية التوقعات الإلكترونية التي يتم توليدها من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي، وهل تعد توقيعاً صحيحاً. الاتجاه الغالب في الفقه النظامي السعودي يميل إلى أن التوقيع الإلكتروني صحيح متى كان صادراً عن المستخدم البشري نفسه أو تم تحت رقابته وإشرافه، أما التوقيعات الآلية التي تُنشئها برامج الذكاء الاصطناعي دون تدخل بشري مباشر فلا تتمتع بالحجية إلا إذا صادق عليها المحامي صراحة.

ومن زاوية أخرى، يفتح نظام الإثبات الباب لتكوين "بيئة إثبات رقمية" داخل الممارسة المهنية، حيث يصبح التعامل مع الملفات الإلكترونية والمنصات العدلية الرقمية جزءاً من العمل اليومي للمحامي. وتزداد هذه البيئة

34. المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية.

35. الربيع، مرام. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. رسالة ماجستير.

36. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (٢٠٢٣). الدليل الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة.

تعقيداً مع دخول الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق القضائية أو ترتيب المستندات أو تجهيز المذكرات، وهي مخرجات يمكن تقديمها أمام القضاء كمستندات أو تقارير رقمية. وهنا تبرز مسألة المسؤولية المهنية الرقمية للمحامي؛ إذ تذهب مجلة الشريعة والقانون في دراستها حول الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي إلى أن المهني لا يجوز له أن يتصل من مسؤولية الدليل بحجة أن مصدره نظام ذكي، بل يظل ملزماً بالثبوت من صحة الدليل ومنهج إنتاجه قبل تقديمه.

كما أشارت مجلة العدالة في دراستها حول المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي إلى أن الأدلة الرقمية أصبحت **هل** تشمل سجلات إلكترونية وبيانات ميتاداتا وتقارير تحليلية تنتجها الأنظمة الذكية. وهذا يطرح سؤالاً جوهرياً **يُعد ما ينتجه الذكاء الاصطناعي دليلاً بذاته؟ أم مجرد أداة مساعدة لا تكتسب الحجية إلا بعد مراجعة المحامي واعتماده؟** الاتجاه السائد في الفقه النظامي السعودي يرى أن الأداة التقنية ليست "شخصاً" ذا ذمة قانونية، بل هي وسيلة في يد المحامي، وبالتالي فإن الحجية تُنسب إلى ما يعتمد عليه المحامي بعد فحصه وتدقيقه.

ويمتد نطاق التأثير إلى مجال الخبرة الفنية، إذ قد يحتاج القاضي — مع انتشار الأنظمة الذكية — إلى الاطلاع على خبرة تقنية متخصصة لفهم آلية عمل النظام المستخدم من قبل المحامي أو الخصم. وهنا تصبح تقارير الخبرة التقنية جزءاً من الدليل الخاضع لأحكام نظام الإثبات. وبذلك يزداد العبء المهني على المحامي في اختيار أنظمة ذكاء اصطناعي قابلة للتفسير وليست "صناديق سوداء" لا يمكن فهم منهجها؛ لأن غموض الآلية قد يضعف من قوة الدليل أمام القضاء.

وفي سياق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامج التحول الرقمي للقطاع العدلي، يبدو واضحاً أن نظام الإثبات جاء ليمنح الثقة الرسمية في الأدلة الرقمية ويقرن دخول التقنية في منظومة العدالة. وقد أشارت فاطمة بلال في دراستها حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة إلى أن الاعتراف بالمستندات الإلكترونية يشكل خطوة جوهريّة في بناء منظومة عدلية تعتمد على التقنية. ومن ثم، يصبح نظام الإثبات عنصراً محورياً في الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة؛ لأنه يحدد متى يكون الناتج التقني دليلاً معتبراً، ومتى يكون مجرد مسودة أو أداة داخلية لا ترقى إلى مرتبة الحجّة القضائية.

وباختصار، فإن نظام الإثبات لا يكتفي بالاعتراف بالأدلة الرقمية، بل يعيد تعريف دور المحامي في زمن الذكاء الاصطناعي؛ إذ يفرض عليه مسؤولية مضاعفة في التعامل مع المخرجات التقنية، وفحص صحتها، وتقديمها في إطار قانوني منضبط، بما يتوافق مع الهدف الرئيس للرسالة في وضع إطار قانوني سعودي متكامل ينظم توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات مكاتب المحاماة دون المساس بقواعد العدالة وحجية الإثبات.

ثالثاً : نظام المعاملات المدنية (١٤٤٥هـ) :

يمثل نظام المعاملات المدنية أحد أهم التطورات التشريعية في المملكة العربية السعودية، إذ وضع الأساس القانوني الحديث للمعاملات والعقود في بيئة رقمية متسارعة، وكرس لأول مرة مبادئ صريحة تتصل بالعقود الإلكترونية والذكاء الاصطناعي. وتكمن صلته المباشرة بعنوان الرسالة في أنه يحدّد الإطار الذي تعمل ضمنه مكاتب المحاماة عند صياغة العقود أو مراجعتها باستخدام الأدوات التقنية الذكية، مما يجعله جزءاً رئيساً من المنظومة النظامية المكملّة لنظام المحاماة.

النظام أقرّ في مادته (الثالثة عشرة)³⁷ مبدأ حرية التعاقد والرضا، ونصّ على أن التعاقد قد يتم بأية وسيلة تفيد تبادل الإيجاب والقبول، وهو ما يشمل اليوم التعاقد عبر الأنظمة الإلكترونية أو الذكاء الاصطناعي. كما أكد في مواده اللاحقة على حجية المراسلات الإلكترونية والمحركات الرقمية، ما دام يمكن التحقق من نسبتها إلى

٣٧. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٤٥هـ). نظام المعاملات المدنية.

أطرافها، مما يفتح الباب أمام استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في صياغة العقود وتحليلها دون الخروج عن الإطار القانوني الصحيح.

التحليل القانوني لهذا النظام يبين أن المشرع السعودي لم يغفل أثر التقنية الحديثة على طبيعة الإرادة التعاقدية، بل أعاد صياغة مفهومها بما يتلاءم مع “الإرادة المبرمجة” التي أصبحت جزءاً من المعاملات الذكية. فالعقد الذكي – في جوهره – ليس سوى اتفاق بشري تُبرمج أحكامه في خوارزمية تنفذ الالتزامات تلقائياً عند تحقق شروط محددة، مما يتطلب من المحامي أن يجمع بين الفهم القانوني والمنهج التقني لتأمين سلامة التعاقد وحماية أطرافه.

وقد أوضح عبدالعزيز العلي³⁸ (٢٠٢٤) في دراسته عن الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية أن العقود الذكية لا تلغي دور المحامي، بل تزيد من أهميته في مراجعة الخوارزميات التي تنفذ العقد، والتأكد من مطابقتها للقواعد النظامية، وخاصة في الجوانب المتعلقة بعيوب الإرادة والالتزامات التنفيذ. وهو ما يعيد تعريف دور المحامي في بيئة الذكاء الاصطناعي من ممارس تقليدي إلى “مستشار قانوني تقني” قادر على التوفيق بين نص النظام ومقتضيات الواقع الرقمي.

من جهة أخرى، يتكامل نظام المعاملات المدنية مع نظام المعاملات الإلكترونية (١٤٢٨هـ) في تثبيت مبدأ المشروعية للوثائق الإلكترونية والتوقيعات الرقمية، مما يرسخ حجية الأدلة الرقمية أمام القضاء ويضمن استقرار المعاملات القانونية الناتجة عن الأنظمة الذكية. وقد أشار خالد المالكي³⁹ (٢٠٢٤) إلى أن هذه المنظومة المزدوجة تخلق بيئة قانونية متكاملة تتيح للمحامين استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بثقة، شريطة الالتزام بضوابط النظام في حفظ السجلات الرقمية وتوثيق العمليات التعاقدية.

ومن زاوية أخلاقية، يتكامل هذا النظام مع وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (سدايا، ٢٠٢٣) التي تشدد على مبدأ العدالة والشفافية في الأنظمة الذكية، ما يفرض على المحامي واجباً مهنيًا بعدم استخدام أدوات تقنية تخل بتوازن العقود أو تؤدي إلى استغلال أحد الأطراف، تطبيقاً لمبدأ حسن النية الذي نص عليه النظام المدني في مادته (الأولى). وهذا الربط بين النظام المدني والضوابط الأخلاقية للذكاء الاصطناعي يعكس فلسفة تشريعية حديثة تجعل التقنية خادمة للعدالة لا أداة للمخاطر القانونية.

وفي ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، فإن نظام المعاملات المدنية يمثل ركيزة لتفعيل الاقتصاد الرقمي والعدالة الذكية، وبمنح المحامين إطاراً قانونياً مرناً يمكنهم من دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في أعمالهم اليومية دون الخروج عن حدود المشروعية. وبذلك يصبح النظام المدني جزءاً من الإطار الكلي لتنظيم الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، لأنه يضبط العلاقة بين التقنية والإرادة التعاقدية، ويحول دون تحول الذكاء الاصطناعي إلى طرف قانوني مستقل، محافظاً على مركزية الإنسان في العملية التعاقدية.

رابعاً : نظام الإجراءات الجزائية (١٤٣٥هـ) ، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (١٤٢٨هـ) :

يُعدّ كل من نظام الإجراءات الجزائية ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية من أهم الأنظمة الداعمة للإطار العدلي في المملكة، ولهما ارتباط مباشر بموضوع الرسالة من زاوية ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، خصوصاً فيما يتعلق بجمع المعلومات وتحليل الأدلة وحماية سرية البيانات القانونية. فبينما ينظم نظام الإجراءات الجزائية قواعد سير العدالة الجنائية ويؤكد على سلامة إجراءات التقاضي، فإن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يُعدّ خط الدفاع النظامي ضد إساءة استخدام التقنية والبيانات في المجال العدلي.

وينص نظام الإجراءات الجزائية في مادته الثانية على أن إجراءات التحقيق والمحاكمة يجب أن تتم وفق أحكام الشريعة والأنظمة المرعية بما يضمن صيانة الحقوق وحماية الخصوصية. وهذا النص يُلزم المحامي الذي يستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل القضايا أو التواصل مع الجهات العدلية بأن يلتزم بضمانات السرية

العلي، عبدالعزيز عبدالناصر. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية. بحث علمي منشور³⁸

المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية³⁹

وعدم انتهاك حرمة البيانات، إذ إن أي خرق لهذه الضمانات قد يؤدي إلى بطلان الدليل أو مساءلة تأديبية. كما أن المادة (١٦١) من النظام توجب المحافظة على سرية المعلومات التي يطلع عليها المحامي أثناء التحقيق أو المحاكمة، وهو التزام يمتد ليشمل المعلومات التي تُعالج عبر الأنظمة الذكية داخل مكاتب المحاماة.

أما نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، فقد نص في مادته الثالثة على تجريم الدخول غير المشروع إلى الأنظمة المعلوماتية أو اعتراض البيانات أثناء نقلها أو إفشائها. وهذا يعني أن المحامي الذي يستخدم منصة ذكاء اصطناعي لمعالجة بيانات الموكلين يجب أن يتحقق من أن المنصة مرخصة وآمنة داخل المملكة، وإلا فقد يعدّ استخدامه للمنصة شكلاً من أشكال الإخلال النظامي. وقد أشار مراد محمد غالب قاسم (٢٠٢٤) في دراسته حول مكافحة الجريمة الإلكترونية إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة مشروعة أو وسيلة ضارة بحسب نية الاستخدام ونتيجته، وهو ما يتقاطع مع ما ذكرته مرام الربيع (٢٠٢٢) حول أن الخطأ التقني قد يتحول إلى خطأ جسيم إذا أدى إلى ضرر يمسّ الأمن المعلوماتي أو العدالة الرقمية.

ولإيضاح مخاطر إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، يمكن عرض عدد من الأمثلة العملية التي تكشف حدود المسؤولية القانونية للمحامي:

مثال ١: استخدام نظام ذكاء اصطناعي غير مرخص

قد يلجأ بعض المحامين إلى أنظمة تحليل قانوني مجانية أو غير مرخصة لمعالجة ملفات حساسة. فإذا تبين لاحقاً أن هذه الأنظمة تحفظ البيانات في خوادم خارجية أو تشاركها مع أطراف غير مصرح لها، فإن ذلك قد يعدّ إفشاءً غير مشروع للبيانات طبقاً للمادة الثالثة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، وقد يخضع المحامي للمساءلة لعدم التحقق من سلامة النظام.

مثال ٢: إدخال بيانات قضائية حساسة في منصة تفتقر لمستوى أمان كافٍ

إذا أدى هذا الإهمال إلى تسريب بيانات، فقد يعد ذلك إخلالاً بواجب السرية المهنية المنصوص عليه في المادة (١٦١) من نظام الإجراءات الجزائية، وقد يشكل خطأ مهنيًا جسيمًا يستوجب المساءلة التأديبية أمام هيئة المحامين.

مثال ٣: اعتماد المحامي على تحليل خاطئ يقدمه نظام ذكاء اصطناعي

قد يولد النظام الذكي استنتاجات غير دقيقة عن السوابق القضائية أو توصيات قانونية مضللة. فإذا قدّم المحامي (Deepfake Evidence) هذه المخرجات للقضاء دون فحص أو تدقيق، ثم ظهر أنها خاطئة أو مزورة تقنيًا فقد يُسأل مهنيًا عن الإخلال بواجب العناية والفحص، لأن مسؤولية الدليل — وفق الأنظمة السعودية — تُنسب لمن يقدمه، لا للأداة التقنية المستخدمة في إنتاجه.

مثال ٤: استخدام الذكاء الاصطناعي في محادثات مع الموكل دون تنبيه إلى مخاطر الخصوصية

قد يولد النظام سجلات محادثة تُخزّن في خوادم أجنبية دون علم الموكل. هذا قد يعرض المحامي للمساءلة النظامية، لأن الموافقة الصريحة المطلوبة على معالجة البيانات — وفق نظام حماية البيانات الشخصية — تشترط العلم والإذن المسبق، وهو ما قد ينتفي في مثل هذه الحالات.

إن العلاقة بين النظامين تكاملية؛ فالأول (نظام الإجراءات الجزائية) يضمن سلامة الإجراءات، والثاني (نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية) يوفر الحماية التقنية لهذه الإجراءات في بيئة رقمية. ومن خلال هذا التكامل، تُعاد صياغة مسؤولية المحامي في ظل الذكاء الاصطناعي بحيث تشمل الالتزام بضمان أمن البيانات، والتحقق من مشروعية الأدوات التقنية المستخدمة، وحماية الخصوصية أثناء استخدامها في التحليل أو المرافعة.

كما أن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يتصل بشكل وثيق بوثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (سداء)، التي أكدت على مبدأ الشفافية والمسؤولية، ما يعني أن أي استخدام تقني داخل المجال العدلي يجب أن يكون قابلاً للتتبع والمساءلة. وهذا يفتح المجال أمام إنشاء لائحة مهنية مستقبلية تنظّم استخدام الأنظمة الذكية داخل مكاتب المحاماة بما يمنع تعارضها مع الأنظمة الجزائية أو الأمنية.

وعليه، فإن نظام الإجراءات الجزائية ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يشكّلان إطاراً وقائياً وتنظيمياً ضامناً للاستخدام المشروع للذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، ويحددان الخط الفاصل بين التقنيات المساعدة التي.. تعزز كفاءة المهنة، وبين الممارسات التي قد تعدّ إخلالاً بنزاهة العدالة أو تهديداً للأمن المعلوماتي

خامساً : نظام التعاملات الإلكترونية (٢٨٤هـ) :

يُعد نظام التعاملات الإلكترونية من الأنظمة السعودية الرائدة التي أرست الإطار النظامي للتحويل الرقمي في مختلف القطاعات، وهو يرتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع الرسالة من حيث تمهيده لاستخدام الأدوات الذكية والأنظمة التقنية في إنجاز الأعمال القانونية داخل مكاتب المحاماة. فهذا النظام لم يقتصر على إقرار حجية الوثائق الإلكترونية، بل وضع الأسس القانونية التي تمكّن المحامي من إدارة معاملاته وعلاقاته التعاقدية ومراسلاته المهنية عبر الوسائط الرقمية، بما في ذلك المنصات القائمة على الذكاء الاصطناعي

أقرّ النظام في مادته الخامسة أن "المعاملات والتوقيعات الإلكترونية تكون صحيحة ومنتجة لأثارها النظامية إذا تم إنشاؤها أو تبادلها أو حفظها وفقاً لأحكام هذا النظام". وهذا النص يفتح المجال أمام مكاتب المحاماة لاستخدام الأنظمة الذكية في إعداد العقود أو تبادل المذكرات القانونية أو إدارة ملفات العملاء إلكترونياً، مع بقاء أثارها النظامية نافذة ما دامت تتوافق مع متطلبات الموثوقية والأمان التقني. كما تنص المادة السابعة على أن "الكتابة الإلكترونية تقوم مقام الكتابة العادية"، وهو ما يمنح الذكاء الاصطناعي المستخدم في صياغة الوثائق القانونية قوة إجرائية متى كان النظام المستخدم معتمداً وموثوقاً

من زاوية التحليل القانوني، فإن هذا النظام يُعدّ نقطة التقاء بين الجانب الفني والتشريعي في مهنة المحاماة؛ إذ مكّن المحامي من ممارسة أنشطته في بيئة رقمية مؤمنة دون أن يفقد التوثيق قيمته القانونية. وبهذا المعنى، يُعد النظام "الجسر التشريعي" الذي عبرت من خلاله المهنة من المرحلة الورقية إلى مرحلة الذكاء الاصطناعي، إذ جعل من الممكن التعامل مع المحررات الرقمية بوصفها مستندات رسمية، وهو ما أشار إليه خالد المالكي⁴⁰ (٢٠٢٤) عندما اعتبر أن الأنظمة السعودية الحديثة نجحت في تقنين الأدلة التقنية ضمن منظومة العدالة دون الإخلال بمبدأ اليقين القانوني

ويرى عبدالعزيز العلي⁴¹ (٢٠٢٤) في دراسته عن العقود الذكية أن نظام التعاملات الإلكترونية أسس لمبدأ قابلية الأتمتة القانونية، لأن اعترافه بالتوقيعات الرقمية والوثائق الإلكترونية سمح بتطبيق الخوارزميات الذكية في تنفيذ العقود. وهذا يعني أن المحامي الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي في صياغة أو مراجعة العقود يستند ضمناً إلى هذا النظام الذي منح الصبغة القانونية للإجراءات الإلكترونية. وبذلك يصبح النظام بمثابة مظلة قانونية تحمي نشاط المحامي في بيئة رقمية معقّدة

كما أن النظام يتكامل مع نظام حماية البيانات الشخصية من زاوية الأمن السيبراني، إذ نص في مادته العاشرة على ضرورة حماية المعلومات ومنع الوصول غير المصرح به، وهو ما يتلاقى مع التزامات مكاتب المحاماة في الحفاظ على سرية بيانات عملائها. ويعزز هذا التكامل ما ورد في وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (سدايا، ٢٠٢٣) التي شددت على مبدأ العدالة والمسؤولية في تطوير الأنظمة التقنية، مؤكدة أن التحول الرقمي يجب أن يُدار في بيئة قانونية تراعي القيم الأخلاقية وحماية الحقوق

من ناحية مهنية، أتاح النظام للمحامي السعودي أن يدير مكتبه إلكترونياً، ويرسل المذكرات والعقود ويبرم الاتفاقيات رقمياً دون إخلال بحجيتها، بل وبما يضمن توثيق كل خطوة عبر التوقيعات الرقمية والوسائط الموثوقة. وهذه المرونة القانونية تمهد لتكامل الذكاء الاصطناعي في أعمال المكاتب القانونية من خلال أدوات البحث والتحليل والصياغة الإلكترونية، بما يسهم في تطوير جودة الخدمة وتسريع إنجازها

المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية

العلي، عبدالعزيز عبدالناصر. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية. بحث علمي منشور

ويُمكن القول في الختام إن نظام التعاملات الإلكترونية يشكل أحد أهم ركائز الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة؛ لأنه أرسى المفهوم القانوني للوثيقة الإلكترونية، وفتح الباب أمام اعتماد الأدوات الذكية في الأعمال القانونية دون فقدان الصفة الرسمية أو الحجية النظامية. وهو ما يعزز اتجاه الرسالة نحو بيان كيف مكّنت البيئة النظامية السعودية مهنة المحاماة من الاندماج في التحول العدلي الرقمي، دون الإخلال بضمانات الموثوقية والعدالة.

سادساً : نظام الشركات (١٤٤١هـ) :

يُعدّ نظام الشركات أحد الأنظمة الجوهرية التي تُمسّ مهنة المحاماة مباشرة، إذ ينظم تكوين المكاتب القانونية وشركات المحاماة ويحدد أطر إدارتها ومسؤوليات الشركاء فيها. وترتبط أهميته بموضوع الرسالة من زاوية أنه يشكل الإطار المؤسسي الذي يُتيح لمكاتب المحاماة تبني التحول التقني وتوظيف الذكاء الاصطناعي في أعمالها ضمن بنية نظامية منضبطة. فبينما يركّز نظام المحاماة على الفرد الممارس، فإن نظام الشركات المهنية ينقل الممارسة إلى نطاق مؤسسي أوسع، يجعل تبني التقنية جزءاً من البنية التشغيلية للشركة لا مجرد خيار مهني فردي.

نصّت المادة (الثالثة) من النظام على أن الشركة المهنية تهدف إلى ممارسة مهنة حرة واحدة أو أكثر وفقاً لأحكام النظام والأنظمة المنظمة لتلك المهن. وتبعاً لذلك، يجوز لشركات المحاماة أن تُدرج ضمن بنيتها التشغيلية أنظمة ذكاء اصطناعي مساندة في البحث القانوني، وإدارة القضايا، وإعداد العقود، وتحليل البيانات. إلا أن استخدام هذه الأنظمة لا يُعفي الشركاء من مسؤوليتهم المهنية، بل يجعلها تضامنية، كما ورد في المادة (الخامسة عشرة) التي تنص على أن “الشركاء مسؤولون بالتضامن عن أعمال الشركة”. وهذا يعني أن أي خطأ أو إخلال ينتج عن النظام التقني المستخدم داخل الشركة ينعكس مسؤوليةً على جميع الشركاء، طالما كان النشاط ضمن نطاق عملها من الناحية التحليلية، يشكل النظام خطوة استراتيجية في تمكين المكاتب القانونية من استثمار التقنية بأمان قانوني. فهو يوفر إطاراً مرناً يسمح بالتوسع في الخدمات واستحداث أقسام تقنية قانونية متخصصة، شريطة أن تظل تحت إشراف محامين مرخصين. وقد أشار محمد شحادة إسماعيل⁴² (٢٠٢٣) في دراسته عن تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية إلى أن الإطار التنظيمي للشركات المهنية في السعودية يمثل بيئة خصبة لتطبيق الذكاء الاصطناعي المؤسسي، لأنه يجمع بين الكفاءة التكنولوجية والمسؤولية القانونية الواضحة. ويضيف أن هذا النظام يمنح للمكتب القانوني القدرة على تطوير خدماته وتحسين الأداء باستخدام التقنية، دون المساس بمبدأ المسؤولية الفردية للمحامي عن مخرجات عمله.

ويرتبط هذا النظام أيضاً بنظام حماية البيانات الشخصية من جهة الأمن المعلوماتي، إذ تلتزم الشركات المهنية وفقاً للمادة (الثالثة والعشرين) بالمحافظة على السرية المهنية وضمان حماية بيانات عملائها. وهذا الالتزام يشمل الأنظمة التقنية التي تديرها الشركة، بما فيها أنظمة الذكاء الاصطناعي. ويشير عبدالله حمادي⁴³ (٢٠٢٢) إلى أن البنية المؤسسية للشركات المهنية تخلق مستوى إضافياً من الرقابة الداخلية، يجعل من الممكن تطبيق سياسات حوكمة تقنية تحكم الوصول إلى البيانات وتمنع إساءة استخدامها، ما يعزز الثقة في الممارسة القانونية التقنية. ومن جهة التكامل، فإن نظام الشركات المهنية يرتبط كذلك بوثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (سدايا، ٢٠٢٣) التي تؤكد على مبدأ “المساءلة والشفافية”⁴⁴. إذ يتطلب من شركات المحاماة أن توثق آليات استخدام الذكاء الاصطناعي لديها، وتحفظ بسجلات واضحة تبيّن مدى التزام أنظمتها بالضوابط الوطنية للحوكمة التقنية.

إسماعيل، محمد شحادة. (٢٠٢٣). تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية. بحث منشور [٢]

[٢]

حمادي، عبدالله. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. مجلة علمية

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (٢٠٢٣). وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

وهذا يتماشى مع الهدف العام للرسالة في بناء تصور تنظيمي متكامل يحدد واجبات مكاتب المحاماة في التعامل مع التقنية بما يضمن الشفافية والمساءلة القانونية.

وعلى صعيد رؤية المملكة ٢٠٣٠، يشكل النظام أحد ركائز التحول المهني نحو اقتصاد المعرفة، لأنه يمكن الشركات القانونية من استثمار التقنية ضمن أطر نظامية حديثة، ويؤكد أن الابتكار في الممارسة القانونية لا يتعارض مع التزام المهني بالقواعد العدلية. وبهذا، يمكن القول إن نظام الشركات المهنية يمثل الإطار التنظيمي المؤسسي لتفعيل الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، لأنه يجمع بين التمكين التقني والانضباط النظامي، ويوفر أساساً قانونياً يحقق توازناً بين الابتكار والمسؤولية.

سابعاً : نظام القضاء (٢٨ : ١٤٥ هـ) :

يُعتبر نظام القضاء أحد الركائز الجوهرية في البناء العدلي السعودي، إذ يُحدد الهيكل التنظيمي للسلطة القضائية ويضع القواعد العامة لإدارة العدالة في المملكة. وترتبط أهميته بموضوع الرسالة من زاوية أنه يُشكل الإطار المؤسسي الأعلى الذي تعمل ضمنه مكاتب المحاماة، كما يُمثل البيئة التي يُمارَس فيها أثر توظيف الذكاء الاصطناعي على العدالة ذاتها. فإذا كان نظام المحاماة ينظم المهنة، والأنظمة المكملة تضبط الأدوات التقنية، فإن نظام القضاء هو الذي يمنح هذا التكامل مشروعته ويحدد حدوده في إطار العدالة.

أقر النظام في مادته الأولى أن القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية. وهذا النص يُبرز العلاقة العضوية بين العدالة والقانون، لكنه أيضاً يُتيح مساحة لتطور أدوات القضاء ما دامت لا تُخلّ بالمبادئ الأساسية. ومن هذا المنطلق، أصبحت البيئة القضائية اليوم أكثر انفتاحاً على التحول الرقمي، عبر منصات التقاضي الإلكتروني مثل *ناجز* والمحكمة الإلكترونية، ما جعل مهنة المحاماة شريكاً مباشراً في هذا التحول. وهنا يبرز البعد التنظيمي في عنوان الرسالة؛ إذ يُعاد تعريف العلاقة بين المحامي والقضاء في ظل الذكاء الاصطناعي، من علاقة تقليدية إلى علاقة رقمية مؤسسية تُدار عبر أنظمة ذكية مؤمنة.

وقد أشار فاطمة بلال⁴⁵ (٢٠٢٣) في رسالتها حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة إلى أن وزارة العدل السعودية أنجزت نقلة نوعية في أتمتة الإجراءات القضائية، حتى أصبحت أكثر من (٩٠٪) من الخدمات العدلية تُقدَّم إلكترونياً. هذا الواقع يفرض على المحامي أن يطور أدواته وأساليبه، لأن طبيعة التقاضي نفسها تغيرت من بيئة شفوية إلى بيئة رقمية تعتمد على تحليل البيانات والأرشفة الإلكترونية، مما يجعل استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي ضرورة مهنية لضمان الكفاءة والسرعة. وهنا تظهر صلة النظام بالرسالة، فنجاح العدالة الرقمية لا يكتمل دون تمكين المحامي من العمل ضمن المنظومة التقنية للقضاء.

ومن زاوية تحليلية، يمكن القول إن نظام القضاء يمهد لتكامل تشريعي مع الأنظمة المكملة السابقة (الإثبات، حماية البيانات، التعاملات الإلكترونية) في إطار “عدالة رقمية متكاملة”. إذ أصبح القاضي يعتمد على النظم الإلكترونية في تبادل المذكرات وجدولة الجلسات وتسجيل الأحكام، بينما يستخدم المحامي الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق القضائية وصياغة المرافعات. وهذا التفاعل يخلق نظاماً قضائياً جديداً قائماً على “الشراكة التقنية بين القضاء والمحاماة”، وهي فكرة محورية في رسالة الدكتوراه التي تسعى لتحديد الإطار القانوني المنظم لهذا التكامل.

كما أن هذا النظام يرتبط بوثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (سدايا، ٢٠٢٣) من حيث ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة في العمل القضائي، بما يضمن أن استخدام الأنظمة الذكية في القضاء يتم تحت رقابة إنسانية تحافظ على العدالة. فالمحاكم الذكية لا تهدف إلى استبدال القاضي أو المحامي، وإنما إلى دعم قراراتهما بالأدوات

بلال، فاطمة. (٢٠٢٣). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة. رسالة ماجستير⁴⁵

التقنية التي تعزز دقة العمل وسرعته. ويشير خالد المالكي⁴⁶ (٢٠٢٤) إلى أن دمج الذكاء الاصطناعي في القضاء والمحاماة معاً يستوجب بناء إطار تشريعي موحد يوازن بين الاستقلال القضائي والرقابة التقنية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى بلورته تنظيمياً

ويُضاف إلى ذلك أن المادة (الثانية والأربعين) من نظام القضاء نصّت على إنشاء مجلس أعلى للقضاء يتولى الإشراف على شؤون المحاكم، ما يمنح هذا المجلس صلاحية تبني السياسات العدلية الرقمية وتنظيم العلاقة بين القضاء ومكونات العدالة الأخرى، ومنها مهنة المحاماة. وهذا يفتح الباب أمام إصدار لوائح تنظيمية مستقبلية تضع معايير لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي والمرافعات، وهو أحد التوصيات التي تدرج ضمن التصور التنظيمي المقترح في هذه الرسالة

وعليه، فإن نظام القضاء يمثل الإطار المؤسسي الذي تُمارَس فيه جميع آثار توظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، لأنه يحدد طبيعة العدالة التي يسعى النظام القانوني السعودي إلى تحقيقها: عدالة مؤتمتة، رقمية، ومنضبطة بالقانون. ومن ثم، فإن تطوير الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المهنة لا بد أن يُقرأ في سياق هذا النظام الذي يضمن أن تظل العدالة غاية التحول التقني، لا مجرد نتيجة له

ثامناً : الوثائق التنظيمية والأخلاقية – سدايا :

تُمثّل الوثائق الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) الإطار المرجعي المكمل للأنظمة العدلية في المملكة، إذ تُحدّد المبادئ الأخلاقية والتنظيمية الحاكمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات المختلفة، ومن ضمنها القطاع القانوني ومكاتب المحاماة. وتبرز أهمية هذه الوثائق بالنسبة لموضوع الرسالة من كونها تهدف إلى تحويل “الاستخدام التقني” إلى ممارسة منضبطة بالقيم والضوابط الأخلاقية، بحيث لا يكون الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية، بل جزءاً من منظومة العدالة القائمة على حماية الحقوق وصون البيانات

وتشمل هذه الوثائق: وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (٢٠٢٣)، وإطار تبني الذكاء الاصطناعي في المملكة (٢٠٢٣)، والدليل الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة (٢٠٢٣). وتمثّل هذه الوثائق إطاراً تنظيمياً “غير تشريعي” يوجّه السياسات التقنية ويكمل القواعد العدلية، إلا أن إلزاميتها القانونية داخل مكاتب المحاماة لا تتحقق إلا من خلال صدور قرارات تنظيمية أو لوائح مهنية تعتمدها وزارة العدل أو هيئة المحامين السعوديين. وهذا البعد مهم في ضبط المسؤولية القانونية؛ إذ لا يُساءل مكتب المحاماة بتأديبياً إلا إذا اقترنت هذه الوثائق بقرارات تنظيمية تُحوّلها إلى قواعد واجبة الاتباع

وتؤكد وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة، والشفافية، والمساءلة، وحماية الخصوصية، وهي مبادئ تتقاطع مباشرة مع الالتزامات المهنية للمحامي. فمبدأ “المساءلة” يعني أن الجهة التي تستخدم التقنية — ومنها مكاتب المحاماة — تظل مسؤولة عن نتائج استخدامها. ويشير خالد المالكي (٢٠٢٤) إلى أن دمج المبادئ الأخلاقية في المنظومة العدلية يساهم في توسيع نطاق المسؤولية المهنية لتشمل الآثار الاجتماعية والتقنية للذكاء الاصطناعي، وليس فقط نتائجها القانونية. ومع أن الوثيقة غير ملزمة بذاتها، إلا أن اعتمادها بقرار تنظيمي من وزارة العدل أو هيئة المحامين كفيل بتحويلها إلى معيار مهني ملزم داخل المكاتب القانونية

أما إطار تبني الذكاء الاصطناعي (سدايا، ٢٠٢٣) فيُعدّ وثيقة تنفيذية تحدد مستويات النضج المؤسسي للتقنية، ومعايير الحوكمة وإدارة الأنظمة الذكية. ويمكن لمكاتب المحاماة الاستفادة منه لتقييم جاهزيتها التقنية، وتحديد مستوى الامتثال الأخلاقي والقانوني لديها، وبشكل خاص في ما يتعلق بإدارة بيانات الموكليين واستخدام أدوات

المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية⁴⁶

الذكاء الاصطناعي في إعداد الوثائق والمذكرات. وهذه الممارسات لا يمكن ضبطها بفعالية إلا إذا تم دمج الإطار داخل لوائح مهنية تلزم المحامين بالخضوع لتقويم دوري لمدى الامتثال لمعايير الحوكمة الرقمية.

أما الدليل الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة، فيمثل وثيقة وقائية مكملة لنظام حماية البيانات الشخصية، لأنه يضع معايير دقيقة لدراسة المخاطر قبل استخدام منصات ذكاء اصطناعي أجنبية. وهذا الأمر جوهري بالنسبة لمكاتب المحاماة التي تتعامل مع بيانات حساسة لا يجوز إخراجها خارج الحدود الوطنية دون مبرر نظامي. ومن ثم، يصبح الالتزام بهذا الدليل ضرورة مهنية، غير أنه لا يكتسب القوة النظامية إلا إذا تبنته جهة اختصاص كمصدر إلزامي، كأن تصدر هيئة المحامين دليل التزام تقني يعتمد معايير سدايا كحد أدنى للامتثال.

وتشير الدراسات المقارنة، ومنها دراسة ياسر محمد عبدالسلام رجب (٢٠٢٣)، إلى أن التجارب العالمية الناجحة في توظيف التقنية داخل القطاعات العدلية لا تقتصر على إصدار أنظمة قانونية فحسب، بل تحتاج أيضًا إلى منظومة قيمية تُوجّه الممارسات اليومية للمحامين والعاملين في المنظومة العدلية. ومن هنا يتضح الدور المحوري لوثائق سدايا في تعزيز ثقافة الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وربط التقنية بالقيم القانونية.

ويُضاف إلى ذلك أن تأثير هذه الوثائق لا يقتصر على المستوى التشريعي أو المفاهيمي، بل يمتد إلى الممارسة اليومية داخل مكاتب المحاماة؛ إذ تتطلب مبادئ العدالة والشفافية والمساءلة تطوير برامج تدريبية إلزامية للمحامين والعاملين في المكاتب القانونية حول الاستخدام الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي، وآليات حماية بيانات الموكلين، وكيفية التعامل مع الأنظمة الذكية وفق الضوابط الأخلاقية والعدلية. كما تتطلب هذه الوثائق نشر ثقافة “المحو الأمي الرقمي القانوني” بحيث يكون المحامي قادرًا على فهم مخاطر التقنية وواجباته عند استخدامها، لا مجرد الاعتماد عليها بوصفها أداة مساعدة.

ومن خلال هذه الوثائق الثلاث، يتضح أن المملكة انتقلت من مرحلة “تنظيم التقنية” إلى مرحلة “حوكمتها”، وهو ما ينسجم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تقوم على بناء منظومة رقمية حديثة توازن بين الابتكار وحماية الحقوق. وتُمثل هذه الوثائق جزءًا أساسيًا من الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، لأنها ترسم الحدود الأخلاقية والتنظيمية للعلاقة بين المحامي والتقنية والموكل والمجتمع، وتؤكد أن التحول الرقمي ليس مجرد تطوير أدوات، بل بناء منظومة قيمية وتشريعية متكاملة.

الخلاصة العامة للمطلب الثاني

يتضح من خلال تحليل الأنظمة المكملة أن البيئة النظامية السعودية قد أرست دعائم متينة لمرحلة جديدة من الممارسة القانونية الذكية، تقوم على التوازن بين الابتكار التقني والضبط القانوني. فكل نظام من هذه الأنظمة أسهم في بناء جانب محدد من الإطار العام لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، ضمن رؤية متكاملة تتناغم مع أهداف التحول العدلي والرقمي في المملكة.

فنظام حماية البيانات الشخصية وضع الحدود التي تضمن حماية أسرار الموكلين ومنع إساءة استخدام المعلومات في ظل الأدوات الذكية، ليصبح الضامن الأول للخصوصية المهنية الرقمية. أما نظام الإثبات فقد أقر حجية الأدلة الرقمية والمستندات الإلكترونية، وفتح المجال أمام قبول مخرجات الذكاء الاصطناعي كمستندات معتبرة متى توفرت فيها معايير الموثوقية، مما مكن المحامي من توظيف التقنية دون المساس بقواعد العدالة.

وجاء نظام المعاملات المدنية ليكرّس مبدأ التعاقد الإلكتروني والعقود الذكية، ويعيد تعريف الإرادة القانونية في بيئة رقمية تحكمها الخوارزميات، ما أوجد بعدًا جديدًا لممارسة المحامي كمستشار قانوني تقني. كما حدد نظام الإجراءات الجزائية ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الضوابط التي تمنع التجاوز في استخدام البيانات

والتقنيات، وجعلنا من الأمن المعلوماتي جزءاً لا يتجزأ من العدالة، لتظل مكاتب المحاماة خاضعة للمساءلة عند استخدام الأنظمة الذكية.

وساهم نظام التعاملات الإلكترونية في إضفاء الصفة النظامية على الوثيقة والتوقيع الإلكترونيين، مما منح الذكاء الاصطناعي غطاءً قانونياً لممارسة الأعمال القانونية رقمياً، بينما وفّر نظام الشركات المهنية الإطار المؤسسي الذي يُمكن مكاتب المحاماة من توظيف التقنية ضمن بنية مهنية منظمة ومسؤولة تضامنياً عن نتائجها. وأخيراً، أكد نظام القضاء ووثائق سدأيا على البعد الأخلاقي والمؤسسي للعدالة الذكية، موحد بين القانون والقيمة في إطار يضمن أن يبقى الإنسان — قاضياً كان أو محامياً — محور العملية العدلية رغم صعود الأدوات التقنية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن هذه المنظومة النظامية، رغم أنها لم تُصغ خصيصاً لتنظيم الذكاء الاصطناعي في المهنة القانونية، إلا أنها أرسّت الأسس التي تجعل من الممكن تطوير إطار قانوني سعودي متكامل لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة. هذا الإطار يتأسس على ثلاث ركائز مترابطة:

1. الضمان النظامي لحماية البيانات وموثوقية الأدلة.
2. التمكين المؤسسي للمكاتب المهنية في تبني التقنية.
3. الضبط الأخلاقي الذي يحافظ على العدالة وحقوق الإنسان.

وهكذا يصبح المطلب الثاني حلقة الوصل بين النصوص القانونية القائمة والرؤية المستقبلية للرسالة، حيث يمهد للانتقال في الفصول اللاحقة إلى تحليل الفجوات النظامية واقتراح التصور التنظيمي الشامل الذي يضمن توظيف الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة بما يخدم العدالة ويصون مبادئها.

المبحث الثاني

تحليل الفجوات في التنظيم الحالي

يمثل هذا المبحث مرحلة تحليلية انتقالية في سياق الرسالة، إذ يأتي بعد استعراض الإطار النظامي العام للمحاماة والأنظمة المكمل له، لينتقل من الوصف إلى النقد والتحليل. فبينما تناول المبحث الأول القواعد النظامية القائمة التي تشكّل الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، يركّز هذا المبحث على **تحديد الفجوات التشريعية والتنظيمية** التي تُعيق التطبيق العملي لهذه التقنيات داخل البيئة القانونية السعودية، وتحليل آثار هذا النقص على الممارسة المهنية والعدلية.

إن تطور أدوات الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني لم يقابله إلى الآن تحديث تشريعي موازٍ يُنظّم استخدامها بدقة، مما أدى إلى بقاء بعض الجوانب في منطقة رمادية من حيث المسؤولية القانونية، وضمانات حماية البيانات، وحجية المخرجات التقنية، وحدود الترخيص المهني. هذا القصور لا يعني غياب الإطار النظامي، وإنما محدودية مواكبته للتحوّل التقني، وهو ما تسعى هذه الرسالة إلى معالجته تنظيمياً.

ويتكون هذا المبحث من مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: قصور النصوص التنظيمية، ويتناول بالدراسة التحليلية مدى ملاءمة النصوص الحالية في نظام المحاماة والأنظمة المكملة لتغطية واقع الممارسات التقنية الحديثة، مع بيان أوجه الغموض التشريعي، وتضارب المفاهيم النظامية التي تثيرها مخرجات الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: آثار غياب التنظيم على الممارسة، ويتناول الانعكاسات العملية لهذا القصور على واقع مكاتب المحاماة، من حيث المسؤولية المهنية، والالتزامات النظامية تجاه الموكلين، وجودة الخدمات القانونية المقدمة باستخدام الأنظمة الذكية

ويهدف هذا المبحث إلى بيان أن التطور التقني تجاوز الإطار القانوني التقليدي، وأن المشرع السعودي – رغم تقدمه في تبني أنظمة مساندة للتحويل الرقمي – لا يزال بحاجة إلى إصدار تنظيمات خاصة تُعنى بتوظيف الذكاء الاصطناعي في المهن العدلية، سواء من حيث الترخيص، أو الرقابة، أو حماية الحقوق. ويمهد هذا المبحث للفصل التالي الذي يناقش المسؤولية القانونية والفقهية للمخرجات الذكية، وصولاً إلى وضع تصور نظامي شامل ينظم الممارسة القانونية في بيئة الذكاء الاصطناعي بما يتسق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومبادئ العدالة الرقمية

المطلب الأول

قصور النصوص التنظيمية

تكشف القراءة التحليلية لنظام المحاماة والأنظمة المكملة له عن فجوة واضحة بين التطور التقني في الممارسة القانونية وبين الإطار التشريعي المنظم لها، إذ لا تزال النصوص النظامية السعودية – رغم حداثة بعضها – تتعامل مع مهنة المحاماة بمنطق الممارسة التقليدية التي يُمارس فيها العمل القانوني بصورة يدوية وشخصية. وفي المقابل، أصبحت مكاتب المحاماة الحديثة تعتمد بصورة متزايدة على أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحليل القضايا، وإدارة البيانات، وصياغة العقود، دون أن يكون لذلك أي تنظيم صريح في البنية القانونية القائمة.

أولاً: الصمت التشريعي تجاه التقنيات القانونية

يثير التأمل في البنية الحالية لنظام المحاماة والأنظمة العدلية المرتبطة به مسألة جوهرية تتصل بموضوع هذه الرسالة، وهي أن المشرع السعودي نظم مهنة المحاماة على افتراض أدوات تقليدية للعمل، من غير أي تصور لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي أو الأدوات الرقمية في الأداء المهني. ولا يتجلى الصمت التشريعي فقط في غياب النصوص المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بل أيضاً في غياب الاعتراف بالتقنيات القانونية كجزء من بنية العمل القانوني ذاته، في وقت تجاوزت فيه مكاتب المحاماة هذا الافتراض منذ سنوات

وقد أشار إبراهيم العيسى في دراسته حول القواعد المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي إلى أن هذا الفراغ التشريعي يجعل تحديد المشروعية التقنية معلقاً على التفسير والاجتهاد، لا على نص نظامي صريح. ويؤكد نايف بن ناشي الغنامي في رسالته للدكتوراه حول الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي أن عدم إدراج تعريف نظامي للتقنيات الذكية يجعل من الصعب تحديد مركزها القانوني، ولا سيما عند وقوع الضرر أو الإخلال المهني

ومن منظور المقارنة التشريعية، فقد اتجهت عدة دول إلى إدراج نصوص صريحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية. ففي الاتحاد الأوروبي، جاء مشروع قانون الذكاء الاصطناعي (EU Artificial Intelligence Act – 2024) ومنها الخدمات، ومنها المخاطر، وبلغ إطاراً ملزماً للمهن عالية المخاطر، واشترط أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في العمل القانوني قابلة للتفسير وخاضعة لتقييم

مخاطر دوري. وفي سنغافورة، أصدرت هيئة تطوير الإعلام والاتصالات إرشادات ملزمة لمكاتب المحاماة بشأن استخدام الأنظمة الذكية في صياغة المستندات، وحددت مسؤوليات المحامي عند اعتماد مخرجات تقنية. أما المملكة المتحدة فقد نصت في "مدونة السلوك المهني للمحامين لعام ٢٠٢٣" على حظر الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي دون مراجعة بشرية كاملة، وفرضت التزامًا بالإفصاح عند استخدام الأدوات الذكية في تجهيز المستندات.

وتعزز هذه التجارب الدولية الحجة النظامية لضرورة تحديث التشريعات السعودية، لأن إدراج النصوص التقنية في التشريعات المقارنة لم يكن رفاهية تنظيمية، بل استجابة مباشرة لظهور مخاطر مهنية وقانونية حقيقية.

ومن الناحية القانونية، فإن غياب تعريف نظامي للذكاء الاصطناعي في البيئة السعودية يؤدي إلى نتائج عملية مهمة. فمن جهة المسؤولية الجزائية، يصبح من الصعب تحديد ما إذا كان الضرر الناتج عن استخدام نظام ذكاء اصطناعي يدخل في نطاق الخطأ المهني، أو الإهمال الجسيم، أو الفعل الجزائي المتعلق بالبيانات. وفي غياب تعريف واضح للأداة التقنية، قد يختلف التكييف القضائي بين المحاكم. ومن جهة أخرى، فإن المسؤولية التأديبية للمحامي قد تصبح محل اجتهد، لأن النظام لا ينص على معايير السلوك التقني المهني، ولا على نطاق الاستخدام المشروع لأدوات الذكاء الاصطناعي.

وقد أشار عبد الله حمادي ومحمد سعيد خليل في دراستهما المنشورة إلى أن الفراغ التشريعي في هذا الجانب يفتح الباب أمام تضارب في التفسير بين جهات التحقيق والجهات القضائية، وقد يؤدي إلى تحميل المحامي مسؤولية أفعال تقنية لم تُدرس نظاميًا بعد.

ومع ذلك، فإن معالجة هذا الصمت لا تتطلب بالضرورة إعادة صياغة النظام بالكامل، بل يمكن سدّ الفجوة من خلال تعديلات محددة تتناسب مع البيئة النظامية السعودية. ومن أبرز المقترحات التشريعية المناسبة

إضافة تعريفات نظامية جديدة

مثل تعريف "التقنية القانونية"، و"النظام الذكي القانوني"، و"المخرجات القانونية الرقمية"، بحيث يصبح لهذه المفاهيم مركز نظامي واضح داخل النظام.

تعديل مادة نطاق عمل المحامي في نظام المحاماة

ليتم النص صراحة على أن من أعمال المحامي "استخدام الأنظمة التقنية والذكاء الاصطناعي في حدود الضوابط النظامية واللائحة التنفيذية".

إدراج مادة خاصة بالمسؤولية التقنية

تحدد مسؤولية المحامي عند استخدام الأدوات الذكية، وتفرض عليه واجب التدقيق والفحص المهني للمخرجات التقنية، مع بيان المسؤولية التأديبية عند الإخلال.

إدراج مادة تنظم أدوات الذكاء الاصطناعي داخل اللائحة التنفيذية

تشمل معايير الأمن السيبراني، واشتراطات الاعتماد، وآليات التحقق من سلامة أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الممارسات القانونية.

إنشاء لجنة مهنية للرقابة التقنية

بإشراف وزارة العدل وهيئة المحامين، تتولى اعتماد الأنظمة الذكية المستخدمة في المهنة وتقييم مخاطرها.

ومن خلال هذا التحليل، يتضح أن الصمت التشريعي لا يمثل غيابًا في النصوص فحسب، بل يعكس غياب رؤية تنظيمية للتقنيات القانونية. وتؤكد التجارب الدولية أن إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في المهنة دون تشريع واضح قد يؤدي إلى اختلافاً في التكييف القانوني وتضارب في المسؤولية. ومن ثم، فإن تحديث النظام السعودي ليشمل هذه التقنيات أصبح ضرورة تنظيمية لضمان توازن الممارسة القانونية بين الابتكار وحماية الحقوق.

ثانيًا: غياب التعريف النظامي للذكاء الاصطناعي والأدوات القانونية الذكية

غياب المفهوم النظامي للذكاء الاصطناعي في التشريعات العدلية

حتى الآن لا يوجد في الأنظمة السعودية – بما في ذلك نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية – أي تعريف صريح للذكاء الاصطناعي أو للأدوات القانونية الذكية، رغم أن هذه الأدوات أصبحت جزءًا من بيئة العمل القانوني.

يرى نايف بن ناشي الغنامي⁴⁷ أن هذا الغياب المفاهيمي يحدث خللاً في بناء الأحكام النظامية، لأن التشريع حين لا يُعرّف المفهوم لا يستطيع ضبط تطبيقاته، ولا تمييز استخداماته المشروعة عن غير المشروعة. كما أن عبد الله حمادي يؤكد أن المسؤولية القانونية لا يمكن أن تُبنى على أداة غير معرّفة تشريعياً، لأن تحديد نطاق الذمة القانونية أو المهنية يستند أولاً إلى تحديد طبيعة الفاعل، سواء كان شخصاً طبيعياً أو نظاماً ذكياً تابعاً له.

غموض التوصيف النظامي للأداة التقنية القانونية

الأنظمة العدلية السعودية تتعامل مع “المستند” و”المحرر” و”الأداة” بمفهوم مادي تقليدي، ولم تُدخل في بنيتها مفاهيم مثل النظام الذكي أو البرنامج القانوني التفاعلي. يوضح إبراهيم العيسى⁴⁸ أن هذا الغموض يجعل الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية خارج الإطار التشريعي، فلا هو وسيلة معترف بها رسمياً، ولا هو ممنوع نظاماً، مما يخلق ازدواجية في التفسير بين السماح والسكوت.

وهذا الوضع يعكس على أعمال المحامين الذين يستخدمون أنظمة تحليل أو كتابة ذكية، إذ يظلون في مواجهة مسؤولية مبهمة عن أفعال نظام لم يحدده التشريع ضمن نطاق المهنة أو خارجها.

غياب التكيف النظامي للمخرجات الذكية

ما تنتجه أنظمة الذكاء الاصطناعي من نصوص قانونية، أو مذكرات، أو عقود، لا يُعدّ من الناحية النظامية “مستنداً” أو “رأيًا قانونيًا” بالمعنى الوارد في الأنظمة العدلية الحالية. يشير محمد سعيد خليل⁴⁹ إلى أن هذا الغموض يفرغ المخرجات الذكية من القيمة القانونية ما لم يعتمد عليها المحامي بنفسه ويقدمها بصفته الشخصية أمام الجهات القضائية، مما يعيد مركز الثقة إلى الإنسان لا إلى النظام.

ويرى خالد المالكي⁵⁰ أن هذا الوضع يخلق تداخلاً بين حجية العمل الذكي وحجية العمل المهني، فالمسؤولية النهائية تظل على المحامي حتى لو كانت المعلومة أو التحليل صادرًا عن النظام الذكي، لأن النظام نفسه بلا أهلية نظامية أو ذمة قانونية.

انعكاس الغياب المفاهيمي على بناء المسؤولية المهنية

نتيجة لعدم وجود تعريف واضح للأدوات الذكية، يصعب تحديد ما إذا كان الخطأ الناتج عن النظام الذكي يعدّ خطأً شخصياً للمحامي، أم خطأً في الأداة التقنية نفسها. توضح مرام الربيع⁵¹ أن الغموض في المفهوم يؤدي إلى اتساع رقعة المسؤولية على نحو قد يُثني المحامين

الغنامي، نايف بن ناشي. (٢٠٢٤). الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية. رسالة دكتوراه، الجامعة السعودية الإلكترونية.

العيسى، إبراهيم. (٢٠٢٣). القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية وأثارها القانونية.

خليل، محمد سعيد. (٢٠٢٢). المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. مجلة علمية.

المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية.

الربيع، مرام. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. رسالة ماجستير.

عن استخدام التقنيات الحديثة خوفاً من الوقوع في مساوئ غير منضبطة، وهو ما يعيق التطور المهني والتحول الرقمي في القطاع القانوني

كما أن ياسر محمد عبد السلام رجب⁵² يشير في دراسته المقارنة إلى أن الدول التي سبقت في تقنين الذكاء الاصطناعي، مثل الاتحاد الأوروبي والإمارات، بدأت بمرحلة المفاهيم قبل التشريع، فعرفت ماهية النظام الذكي وحدود عمله لتبنى عليها بقية الأحكام القانونية

الحاجة إلى تضمين تعريف نظامي موحد في التشريعات العدلية

يؤكد عبدالعزيز العلي⁵³ أن إدراج تعريف شامل للذكاء الاصطناعي في النظام السعودي لم يعد ترفاً علمياً، بل ضرورة مهنية لحماية العدالة وضبط الممارسة القانونية

ويدعو إلى صياغة تعريف يتسق مع البيئة السعودية، يربط بين المفهوم التقني والمفهوم الفقهي للنظام، بحيث لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقوم عليها الأنظمة العدلية كما تتفق وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن سدابا على أن وضوح المفاهيم هو الخطوة الأولى لحوكمة الاستخدامات التقنية وضمان المسؤولية الأخلاقية للممارسين

أثر غياب التعريف على العدالة الرقمية والتحول المهني

بينت فاطمة بلال⁵⁴ في دراستها حول العدالة الناجزة أن الأنظمة الرقمية داخل القضاء السعودي تتوسع بوتيرة أسرع من التشريعات التي تنظمها، مما يخلق فجوة بين الواقع القانوني والنص النظامي وغياب التعريف النظامي الدقيق للذكاء الاصطناعي يُبقي المحاكم والمحامين في منطقة تقديرية، تعتمد على اجتهادات فردية بدل أن تُبنى على معايير نظامية واضحة وبالتالي فإن توحيد المفهوم التشريعي للذكاء الاصطناعي والأدوات القانونية الذكية يُعد خطوة أساسية لإرساء العدالة الرقمية وضمان اتساق التنظيم بين القضاء والمهنة القانونية

ثالثاً: ضعف الترابط بين نظام حماية البيانات والممارسة المهنية:

قصور التنسيق بين النظام العام للمعلومات والممارسة القانونية الخاصة

رغم أن نظام حماية البيانات الشخصية الصادر عام ١٤٤٣ هـ يُعد من أكثر الأنظمة تطوراً في المنطقة من حيث حماية الخصوصية وتنظيم المعالجة الرقمية، إلا أنه لم يُفرد أحكاماً خاصة بالمهنة العدلية أو القانونية يوضح خالد المالكي⁵⁵ أن مكاتب المحاماة تتعامل مع بيانات حساسة تشمل العقود، والاعترافات، والمراسلات السرية، ومع ذلك لا يميز النظام بين البيانات التجارية والبيانات القانونية ذات الطبيعة العدلية هذا الخلط بين طبيعة البيانات يُنتج ضعفاً في التطبيق، ويجعل المحامي خاضعاً لنصوص عامة لا تراعي خصوصية المهنة القانونية القائمة على الثقة والسرية المطلقة

غياب الربط المؤسسي بين وزارة العدل وهيئة حماية البيانات

لم يتضمن النظام آلية تنسيقية بين الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدابا) بصفتها الجهة التنظيمية، ووزارة العدل بصفتها المشرفة على مهنة المحاماة ترى مرام الربيع⁵⁶ أن غياب هذا الربط المؤسسي يؤدي إلى ازدواجية في المسؤوليات الرقابية، ويترك

رجب، ياسر محمد عبد السلام. (٢٠٢٣). دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. جامعة القاهرة 52.

علي، عبدالعزيز عبدالناصر. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية. بحث علمي منشور 53.

بلال، فاطمة. (٢٠٢٣). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة. رسالة ماجستير 54.

المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية 55.

الربيع، مرام. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. رسالة ماجستير 56.

فراعاً تنظيمياً في تحديد الجهة المختصة بحاسبة المخالفات المرتبطة بمعالجة البيانات داخل المكاتب القانونية.

وتوصي الباحثة بإنشاء وحدة رقابية مشتركة أو لجنة مهنية متخصصة تتولى مراقبة التزام مكاتب المحاماة بضوابط حماية البيانات وفق طابعها العدلي لا التجاري

عدم تحديد واجبات المحامي الرقمية في المعالجة التقنية

يشير عبد الله حمادي إلى أن النظام حمل "المتحكم في البيانات" المسؤولية عن الالتزام بالضوابط الفنية والتنظيمية، لكنه لم يحدد مركز المحامي القانوني في هذا السياق: هل يُعد متحكماً بالبيانات أم مجرد مستخدم؟

غياب هذا التوصيف يجعل المسؤولية المهنية للمحامي غير واضحة عند استخدامه أدوات ذكاء اصطناعي لمعالجة بيانات موكله

وفي ظل توسع المكاتب في استخدام المنصات السحابية لتحليل القضايا، تزداد احتمالية وقوع مخالفات غير مقصودة ناتجة عن ضعف فهم الالتزامات النظامية للمعالجة الرقمية

التحديات التقنية في تطبيق مبدأ السيادة الوطنية للبيانات

شدت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي في دليلها الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات إلى خارج المملكة على ضرورة إجراء تقييم فني وقانوني قبل استخدام أي منصة أجنبية إلا أن العديد من مكاتب المحاماة تعتمد على أدوات ذكاء اصطناعي عالمية دون وعي كامل بمتطلبات السيادة الرقمية

ويؤكد إبراهيم العيسى⁵⁷ أن هذا الاستخدام العابر للحدود يشكل خطراً مباشراً على العدالة، لأن تسرب البيانات أو معالجتها في أنظمة غير خاضعة للولاية الوطنية يُعد مساساً بسيادة القضاء السعودي ذاته، وليس مجرد مخالفة مهنية

انعدام الحماية النظامية للبيانات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي نفسه

تناولت أنظمة حماية البيانات مسألة جمع ومعالجة المعلومات، لكنها لم تتطرق إلى "البيانات المؤدّة" التي ينتجها الذكاء الاصطناعي من خلال تحليل بيانات الموكليين أو القضايا يوضح نايف الغنامي أن هذه البيانات الجديدة تكتسب طابعاً قانونياً خاصاً لأنها قد تحتوي على نتائج تحليلية أو استنتاجات تؤثر في الموقف القضائي أو التعاقد، ومع ذلك لا يوجد نص يحكم ملكيتها أو سرية تداولها غياب هذا النوع من الحماية يجعل مكاتب المحاماة معرضة لخطر تسرب التحليلات الذكية أو إساءة استخدامها من قبل أطراف خارجية أو منافسين

الفرغ التشريعي في تكيف الانتهاكات المهنية للبيانات

في حال إخلال المحامي بواجب حماية بيانات موكله الرقمية، لا يوجد نص يوضح ما إذا كان الفعل يُعد مخالفة مهنية بموجب نظام المحاماة أو جريمة معلوماتية بموجب نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يذكر مراد محمد غالب قاسم أن هذا الغموض يولد تضارباً في التكيف القانوني، فبعض الانتهاكات قد تُعامل كتقصير مهني، بينما تُصنّف في وقائع مشابهة كجرائم معلوماتية، مما يضعف الثقة في اتساق العدالة الرقمية

ومن ثمّ، تظهر الحاجة إلى نصوص توحد الإطار التأديبي والجنائي لانتهاكات البيانات القانونية، بحيث تكون العقوبات متناسبة مع خطورة الفعل وطبيعته العدلية

العيسى، إبراهيم. (٢٠٢٣). القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية وأثارها القانونية.

الحاجة إلى إدماج متطلبات حماية البيانات ضمن لائحة مهنة المحاماة

يؤكد عبدالعزيز العلي⁵⁸ أن تطوير لائحة تنفيذية محدثة لنظام المحاماة هو الطريق الأمثل لسد الفجوة بين المهنة والتقنية.

وينبغي أن تتضمن هذه اللائحة التزامات واضحة تتعلق بحماية البيانات الرقمية، تشمل اشتراط أن تكون المنصات التقنية المستخدمة داخل المكاتب مرخصة وموثوقة وتخضع للرقابة المحلية كما توصي وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن سدایا بدمج مبدأ “المساءلة التقنية” في المهن ذات الحساسية العالية، وفي مقدمتها المحاماة، لضمان الاستخدام المسؤول للتقنيات الذكية.

رابعاً: الحاجة إلى إدراج فصل خاص في اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة ينظم التقنيات القانونية والذكاء الاصطناعي

“قصور مستوى النظام” ومرونة مستوى اللائحة

نظام المحاماة وُضع في لحظة تاريخية لم تكن التقنيات القانونية جزءاً من بنية المهنة، ولذلك فإن تعديل النظام نفسه يُعدّ خطوة ثقيلة إجرائياً وتستغرق زمناً طويلاً. في المقابل، تتمتع اللائحة التنفيذية بدرجة أعلى من المرونة وإمكان التحديث المستمر وفق تطورات الممارسة يشير إبراهيم العيسى في دراسته عن القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة إلى أن البيئة التقنية شديدة التغير تحتاج إلى أدوات تنظيم سريعة الاستجابة، وأن اللائحة التنفيذية تمثل الأداة الأنسب لضبط التفاصيل المهنية المتغيرة دون المساس بالبناء النظامي الأعلى. ومن ثم، فإن إدراج فصل خاص في اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة يُعد الخيار الأكثر توازناً بين الحاجة إلى التنظيم وعدم إيقال كاهل النظام بتعديلات متكررة.

سدّ الفجوة بين النص التقليدي والممارسة الرقمية داخل مكاتب المحاماة

الممارسة الواقعية في عدد من مكاتب المحاماة الكبرى والمتوسطة في المملكة كشفت عن اعتماد متزايد على أنظمة إدارة القضايا الإلكترونية، ومنصات البحث النظامي الذكية، والأدوات المعتمدة على نماذج اللغة في صياغة العقود والمذكرات. هذه الممارسة تجري اليوم في ظل فراغ تنظيمي كامل من حيث ضوابط الاعتماد، ومعايير الأمان، وحدود المسؤولية تؤكد فاطمة بلال⁵⁹ في دراستها عن العدالة الناجزة أن التحول الرقمي في قطاع القضاء لا يمكن أن ينجح بصورة متوازنة ما لم يُواكبه تحول منظم في أدوات المحاماة، وأن استمرار المكاتب في استخدام التقنية خارج أي إطار تفصيلي مكتوب يعرّض المنظومة العدلية لمخاطر متعلقة بجودة الخدمة، وتفاوت المعايير المهنية، وتضارب الممارسات بين مكتب وآخر الفصل المقترح في اللائحة يمكن أن يكون الجسر الذي يربط بين النص التقليدي والممارسة الرقمية، من خلال تحويل العرف التقني الجاري في المكاتب إلى معايير مكتوبة يمكن الرجوع إليها ومحاسبة الممارسين على أساسها.

تنظيم العلاقة بين المحامي ومزودي التقنيات القانونية

في الواقع المهني الحالي، تتعامل مكاتب المحاماة مع عدد من مزودي المنصات التقنية، سواء في الداخل أو الخارج، لتوفير خدمات مثل إدارة المستندات، والتحليل القانوني، والتراسل الآمن. هذه العلاقة التعاقدية تظل خارج أي إطار مهني محدد، إذ لا توجد معايير تلزم المحامي بالتحقق من مستوى أمان المنصة، أو موقع تخزين البيانات، أو مدى امتثالها للأنظمة السعودية.

العلي، عبدالعزيز عبدالناصر. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية. بحث علمي منشور⁵⁸

بلال، فاطمة. (٢٠٢٣). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة. رسالة ماجستير⁵⁹

يوضح نايف بن ناشي الغنامي⁶⁰ في رسالته للدكتوراه أن ترك العلاقة بين المحامي ومزوّد التقنية دون ضوابط مهنية يُضعف من أثر الأنظمة، كحماية البيانات ومكافحة الجرائم المعلوماتية، لأن المحامي قد يتعامل بحسن نية مع منصة أجنبية لا تخضع لأي التزام وطني بحماية الخصوصية لذلك، يمكن للفصل المقترح أن يضع قواعد صريحة تفرض على مكاتب المحاماة التحقق من المنصات المستخدمة، وأن ينص على وجوب أن تكون أي منصة يُدخل فيها المحامي بيانات موكله مرخصة، أو على الأقل مستوفية لاشتراطات معينة تُحدّد من وزارة العدل بالتنسيق مع سدايا

تأطير المسؤولية المهنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي

تشير الأدبيات القانونية الحديثة التي تناولت المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي — ومنها أبحاث خالد المالكي (٢٠٢٤) ومرام الربيع (٢٠٢٢) — إلى غياب نموذج معياري واضح يُحتكم إليه عند تقييم خطأ المحامي في استخدام الأنظمة الذكية داخل مكاتب المحاماة. فالمسؤولية المهنية في نظام المحاماة تُبنى على مبدأ “العناية المهنية المعتادة”، غير أن هذا المبدأ لم يُعرّف بعد في سياق التقنية، مما يطرح تساؤلات عملية حول مسؤولية المحامي عند الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في أعمال ذات أثر عدلي مباشر.

ويُثار التساؤل هنا: ما هي حدود العناية المهنية الرقمية؟ وهل يُلزم المحامي بفهم الآلية التقنية للنظام؟ أم يكفي التأكد من موثوقية المصدر؟ أم يجب عليه اختبار النتائج ومقارنتها بالسوابق النظامية قبل تقديمها للقضاء؟ وقد أكدت دراسة الأسيوطي (٢٠٢٣) حول حماية التصرفات القانونية عبر الذكاء الاصطناعي أن الاعتماد على المخرجات التقنية دون مراجعة بشرية يمثل انحرافاً عن السلوك المهني المألوف في المهن القانونية.

ومن أجل معالجة هذا الفراغ، يمكن للجنة التنفيذية لنظام المحاماة أن تضع فصلاً خاصاً بالمسؤولية التقنية، يتضمن قواعد مهنية مفصلة، من أهمها

- التزام المحامي بإجراء مراجعة بشرية إلزامية لجميع المذكرات أو التحليلات التي ينتجها النظام الذكي قبل تقديمها للقضاء أو للجهات العدلية، وهو ما يتفق مع ما ورد في دراسة محمد سعيد خليل (٢٠٢٣) حول ضرورة الرقابة البشرية في المهن العدلية عند استخدام الأنظمة الذكية

- واجب توثيق الخطوات التقنية التي اتخذها المحامي عند استخدام النظام الذكي، بما في ذلك تحديد إصدار النظام، وطريقة توليد المخرجات، وبيان ما إذا كانت خاضعة لأي تعديل أو تدقيق بعد توليدها. وقد أشارت دراسة فاطمة بلال (٢٠٢٣) حول العدالة الرقمية إلى أن التوثيق يمثل ضماناً أساسية ضد الأخطاء التقنية غير المتعمدة

- اعتبار الإخلال بضوابط التقنية — متى ترتب عليه ضرر للموكل — صورة من صور الإهمال المهني الجسيم. ويستند هذا الاتجاه إلى ما قرره المالكي (٢٠٢٤) من أن الخطأ التقني في السياق الرقمي يُعدّ خطأ جسيماً إذا أمكن الاحتراز عنه باستخدام معايير الأمن السيبراني والتحقق المهني المتعارف عليها

ولكي تتضح طبيعة “الإهمال المهني الجسيم” في السياق الرقمي، فإن تقييمه يجب أن يستند إلى معايير فنية واضحة، من أهمها

- معيّار الموثوقية التقنية: هل استخدم المحامي نظاماً معتمداً ومرخصاً داخل المملكة؟ وهل تجاهل التحذيرات المرتبطة باستخدام منصات غير آمنة؟

- معيّار التحقق البشري: هل اكتفى المحامي بنقل مخرجات النظام دون مراجعة بشرية أو مقارنة بالسوابق القضائية؟

الغنامي، نايف بن ناشي. (٢٠٢٤). الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية. رسالة دكتوراه، الجامعة السعودية الإلكترونية.

- معيار سلامة البيانات: هل أدخل بيانات الموكل في نظام ذكي يخزن المعلومات خارج المملكة دون تقويم المخاطر وفق دليل سدايا (٢٠٢٣)؟
 - معيار الإفصاح: هل أخفى المحامي عن الموكل أو المحكمة أنه استخدم نظامًا ذكيًا في توليد المستند؟ وهل أدى ذلك إلى تضليل أو خلل في الثقة المهنية؟
 - معيار الكفاءة المهنية: هل استخدم المحامي نظامًا معقدًا لا يستطيع تفسير طريقة عمله أمام القضاء، بما يجعل الإثبات مستحيلًا أو مشوبًا بالغموض؟ وقد أكدت دراسة مرسى (٢٠٢٣) حول الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين أن الأنظمة غير القابلة للتفسير تُعد الأكثر خطورة في السياق القانوني.
- وعند اجتماع هذه المعايير، يمكن أن يُعدّ الإخلال بها إهمالًا مهنيًا جسيمًا يُسأل عنه المحامي تأديبيًا ومدنيًا، خصوصًا إذا ترتب على ذلك ضرر للموكل أو التأثير على نزاهة العدالة. وتؤكد مجلة العدالة في عددها المتعلق بالمسؤولية عن الذكاء الاصطناعي أن المحامي يظل مسؤولًا عن كل ما يقدمه للجهات العدلية، سواء كان ناتجًا عن عمله الشخصي أو عن نظام ذكي استعان به.
- وبذلك، فإن تأطير المسؤولية المهنية الرقمية لا يقوم فقط على تحديد الواجبات، بل على وضع معايير فنية واضحة تُطبّق عند تقييم الإخلال. وهذا ما يجعل اللائحة التنفيذية المكان الأنسب لإدراج هذه الضوابط، لأنها أكثر مرونة في التعديل والتطوير بما يواكب سرعة التغيرات التقنية في مكاتب المحاماة.

دمج مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في أخلاقيات مهنة المحاماة

وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن سدايا وضعت إطارًا قيمياً عامًا لاستخدام التقنية، لكنها لم تُترجم حتى الآن إلى التزامات مهنية محددة داخل قطاع المحاماة. في المقابل، مهنة المحاماة في جوهرها مهنة أخلاقية، تقوم على الأمانة والسرية والاستقلالية.

يلحظ ياسر محمد عبد السلام رجب⁶¹ في دراسته عن تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي أن الانتقال من النص الأخلاقي العام إلى القاعدة المهنية الملزمة هو ما يمنح الأخلاقيات قوة حقيقية في الواقع. ومن هذا المنطلق، فإن أفراد فصل في اللائحة التنفيذية يدمج مبادئ العدالة، والشفافية، وعدم التمييز، وحماية الخصوصية في سلوك المحامي التقني، سيحوّل هذه المبادئ من شعارات عامة إلى التزامات يمكن مساءلة المحامي عن الإخلال بها.

ويمكن أن يتضمن هذا الفصل إلزام المكاتب بوضع سياسات داخلية مكتوبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وتدريب المحامين والمتدربين على التعامل المسؤول مع الأنظمة الذكية، وتوثيق أي حالات إخلال أو مخاطر تقنية للتعامل معها تأديبيًا.

استيعاب التحول العدلي الرقمي وضبطه من داخل المهنة نفسها

تؤكد فاطمة بلال في دراستها حول العدالة الناجزة أن وزارة العدل قطعت شوطًا كبيرًا في بناء منظومة القضاء الإلكتروني، لكن مهنة المحاماة لم تواكب هذا التحول من حيث البناء التنظيمي الداخلي. فالمحامي اليوم يعمل في بيئة رقمية بالكامل تقريبًا، من القيد في الدعاوى وحتى حضور الجلسات عن بُعد، دون أن يجد في لائحته التنفيذية ما ينظم دوره التقني أو يحميه من تبعات الأخطاء الرقمية.

إدراج فصل خاص في اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة لن يكون مجرد إضافة شكلية، بل هو خطوة تعكس اعترافًا رسميًا بأن المهنة دخلت مرحلة جديدة هي مرحلة “المحاماة الرقمية”، وأن هذه المرحلة تحتاج إلى مدونة تنظيمية خاصة بها تحت مظلة النظام القائم، تمهيدًا لأي تطوير نظامي مستقبلي.

تهيئة الأرضية التنظيمية للتصور المقترح في الفصول اللاحقة

من منظور منهجي مرتبط بالرسالة نفسها، فإن اقتراح فصل في اللائحة التنفيذية يمثل خطوة وسيطة بين

رجب، ياسر محمد عبد السلام. (٢٠٢٣). دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. جامعة القاهرة 61

الإطار النظامي العام الذي عُرض في المبحث الأول، والتصور التنظيمي التفصيلي الذي سيعرض في الفصل الخامس.

هذا الفصل المقترح هو الأداة الواقعية التي يمكن أن تُنفَّذ من خلالها توصيات الرسالة على المدى القريب، دون انتظار تعديل نظامي شامل. ولذلك، فإن التحليل العميق لفكرة إدراج هذا الفصل يدخل في صميم هدف الرسالة، لأنه يقدّم تصوّرًا عمليًا لكيفية ترجمة النتائج العلمية إلى آليات تنظيمية قابلة للتطبيق داخل مكاتب المحاماة وفي إطار المنظومة العدلية السعودية.

خامسًا: غياب الإطار الرقابي المهني لاستخدام التقنية في مكاتب المحاماة

إلى جانب القصور التشريعي في النصوص، يبرز وجه آخر من أوجه الضعف في تنظيم توظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، يتمثل في غياب إطار رقابي مهني واضح يضبط استخدام هذه التقنيات داخل الممارسة اليومية للمحامي. فالنظام السعودي يشتمل على قواعد تأديبية وأحكام عامة تتعلق بمساءلة المحامي عن الإخلال بواجباته، لكنه لا يقدّم حتى الآن نموذجًا رقابيًا متخصصًا يتعامل مع المخاطر المهنية المرتبطة بالتقنية القانونية والأنظمة الذكية.

فمسؤولية المحامي التأديبية اليوم تقوم في غالبيتها على مفاهيم تقليدية، مثل الإخلال بواجب الأمانة، أو مخالفة أحكام النظام، أو الإضرار بالمصلحة المشروعة للموكل. غير أن هذه المفاهيم لم تُعاد صياغتها في ضوء الواقع الرقمي الجديد الذي أصبحت فيه الأخطاء التقنية، أو سوء اختيار المنصات الذكية، أو ضعف تأمين البيانات، من أبرز ما يهدد مصلحة الموكل وسمعة المهنة. ويلاحظ خالد المالكي في دراسته عن المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي أن البناء التأديبي في المهن القانونية لم يواكب بعد التطور التقني، وأن جزءًا كبيرًا من الأفعال الضارة التي تنشأ عن استخدام الأنظمة الذكية لا يجد وصفًا مهنيًا واضحًا يبرر المساءلة أو يحدد درجتها وخطورتها.

كما أن مهنة المحاماة في المملكة، على خلاف بعض التجارب المقارنة، ما زالت تفتقر إلى كيان مهني رقابي متخصص في الجانب التقني، يتابع أنماط استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المكاتب، ويضع أدلة إرشادية ملزمة، ويراقب التزام الممارسين بها. فالمجالس التأديبية والجهات القضائية المعنية بمساءلة المحامين تتعامل مع المخالفات بحسب ما يعرض عليها من وقائع، ومن دون أن تستند إلى معايير تقنية أو مهنية سابقة التعريف تحكم ما إذا كان استخدام نظام معين يُعد مقبولًا مهنيًا أم لا. وهذا ما حذرت منه فاطمة بلال في دراستها عن العدالة الناجزة، حين أشارت إلى أن التحول الرقمي إذا لم تصحبه رقابة مهنية واعية، قد يؤدي إلى تفاوت كبير في جودة الخدمات القانونية، بل وإلى تعميق الفجوة بين المكاتب القادرة على إدارة التقنية والمكاتب التي تستخدمها بصورة عشوائية أو غير آمنة.

ويشير ياسر محمد عبد السلام رجب⁶² في دراسته المقارنة حول دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي إلى أن الاقتصار على النصوص العامة، دون إنشاء آليات مهنية للحوكمة، يجعل المنظومة الأخلاقية للتقنية مجرد إعلان نوايا لا ينفذ إلى سلوك الممارسين اليومي. ويطبق هذا التحليل على مهنة المحاماة في السعودية؛ إذ صدرت وثائق وطنية متقدمة عن سدايا تتعلق بمبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات، لكنها لم تُترجم إلى لوائح مهنية داخلية تلزم مكاتب المحاماة بتبني سياسات واضحة لاستخدام الأنظمة الذكية، أو بإنشاء سجلات تقنية للأنظمة المستخدمة، أو بإخضاع هذه الأنظمة لتدقيق دوري من جهة مختصة.

من جانب آخر، يبين إبراهيم العيسى⁶³ في دراسته عن القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي أن ترك مساحة واسعة لتقدير المحامي في اختيار أدواته التقنية، من دون معايير رقابية مهنية، قد

رجب، ياسر محمد عبد السلام. (٢٠٢٣). دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. جامعة القاهرة 62

العيسى، إبراهيم. (٢٠٢٣). القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية وأثارها القانونية. 63

يؤدي إلى تفاوت كبير في درجة حماية حقوق الموكلين. فمكتب يعتمد على أنظمة مؤمنة خاضعة لرقابة وطنية سيختلف في مستوى الأمان والمهنية عن مكتب آخر يستخدم منصات مجانية أو تجارية غير خاضعة لأي تدقيق أو ترخيص. ومع غياب إطار رقابي مهني، يصعب على الموكلين، بل وعلى الجهات القضائية نفسها، تقييم مدى التزام المكتب بالمعايير التقنية الملائمة، مما يضعف الشفافية في سوق الخدمات القانونية.

ويطرح نايف بن ناشي الغنامي⁶⁴ في هذا السياق فكرة الإطار الرقابي المهني بوصفه خطوة مكملة للتنظيم التشريعي؛ إذ يرى أن الاكتفاء بنصوص عامة في نظام المحاماة أو في الأنظمة المكملة لا يكفي لضبط الممارسة، ما لم تنشأ داخل المهنة نفسها آليات رقابة ولجان متخصصة قادرة على تقييم استخدام التقنية وفق معايير مهنية واضحة. ويمكن لهذا الإطار أن يتجسد في مدونة مهنية رقمية تصدر عن وزارة العدل أو هيئة المحامين السعوديين، تنص على ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي، ومعايير اختيار المنصات، وواجب توثيق الإجراءات التقنية، وآليات التحقيق في أي إخلال يرتبط بإساءة استخدام هذه الأدوات.

بهذا المعنى، فإن غياب الإطار الرقابي المهني في مجال التقنية القانونية لا يُعد مجرد نقص تنظيمي ثانوي، بل هو عنصر أساسي يفسر جزءاً من القصور في حماية الثقة العامة في المهنة، وفي ضمان انسجام استخدام الذكاء الاصطناعي مع رسالة العدالة. ومن ثم، فإن معالجة هذا النقص تُعد ركناً مهماً من أركان التصور التنظيمي الذي تهدف هذه الرسالة إلى بنائه، بحيث لا يقتصر الإصلاح على تعديل النصوص أو إضافة تعريفات، بل يمتد إلى إنشاء منظومة رقابية مهنية قادرة على مواكبة سرعة التطور التقني، وضمان ألا تتحول أدوات الذكاء الاصطناعي من وسيلة لتطوير الخدمة القانونية إلى مصدر تهديد لحقوق المتقاضين وكرامة المهنة.

المطلب الثاني

آثار غياب التنظيم على الممارسة

كشف الواقع المهني في مكاتب المحاماة السعودية عن أن استخدام التقنيات الذكية سبق بكثير تطور النصوص التنظيمية. فالأنظمة ما تزال تتعامل مع المهنة كما لو كانت تُمارس في بيئة ورقية تقليدية، بينما انتقلت الممارسة الفعلية إلى بيئة رقمية تعتمد على منصات إلكترونية وأدوات بحث قانوني ذكية وأنظمة إدارة قضايا ونماذج تحليل وصياغة قائمة على الذكاء الاصطناعي. وقد ألقى هذا التباين بظلاله على المسؤولية المهنية، وعلى علاقة المحامي بموكله، وعلى جودة الخدمة القانونية ذاتها.

أولاً: اضطراب حدود المسؤولية المهنية في ظل الأدوات الذكية

غياب تنظيم صريح لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة يجعل تقدير المسؤولية المهنية مسألة معقدة. فالمحامي قد يعتمد على الأنظمة الذكية في صياغة المذكرات أو تحليل الأنظمة، غير أن النظام لا يحدد متى يكون هذا الاعتماد مشروعاً، ولا متى يتحول إلى تقصير مهني. ويبين محمد شحادة إسماعيل في دراسته حول تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية أن الاعتماد غير المنضبط على الأدوات التقنية قد يحول المحامي من صاحب اجتهاد مستقل إلى "ناقل" لمخرجات النظام، مما يخلق اضطراباً خطيراً في تحديد المسؤولية المهنية وترداد الحاجة إلى تحديد الحدود بين ما يعدّ اجتهاداً شخصياً للمحامي وما يعدّ نتيجة للأداة التقنية، لأن مسؤولية المحامي في الأنظمة السعودية تُبنى على معيار "الخطأ المهني"، وهو معيار لا يمكن ضبطه دون معرفة الجانب البشري والجانب التقني في العملية المهنية. فإذا وقع خلل في التكيف أو الاستنباط نتيجة اعتماد على أداة ذكية، يصبح من غير الواضح ما إذا كانت المسؤولية تقع على المحامي، أم على مزود التقنية، أم أن النظام نفسه لا يقدم إطاراً كافياً لتحديد هذه المسؤولية.

الغنامي، نايف بن ناشي. (٢٠٢٤). الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية. رسالة دكتوراه، الجامعة 64 السعودية الإلكترونية.

ثانيًا: غياب الإفصاح عن استخدام الأنظمة الذكية وتأثيره على الثقة

تؤكد الأدبيات الحديثة — ومن بينها دراسة سلسلة المعرفة القانونية — أن من أبرز المخاطر المهنية الناشئة في البيئة الرقمية هو غياب الشفافية بين المحامي وموكله بشأن طريقة إنجاز العمل القانوني. فالأنظمة الذكية كثيرًا ما تتولى إعداد مسودات أو تلخيص مستندات أو إجراء تحليل قانوني، لكن الموكل لا يعلم بذلك، ولا توجد نصوص نظامية تلزم المحامي بالإفصاح عن استخدام هذه الأدوات أو الحصول على موافقة مسبقة عند إدخال بياناته في أنظمة معالجة ذكية.

ويؤدي هذا الغياب في النصوص إلى هشاشة واضحة في مركز الموكل، لأن الثقة في مكتب المحامي تقوم تقليديًا على افتراض أن العمل المهني يتم بواسطة اجتهد بشري مباشر. أما في البيئة الرقمية، فقد يُبنى قرار مهم أو يُقدم رأي قانوني معتمد على مخرجات نظام تقني دون علم الموكل أو دون قدر كافٍ من الرقابة البشرية. وفي حال ترتب ضرر نتيجة خطأ تقني أو ضعف أمان المنصة، يجد الموكل نفسه دون وسيلة واضحة للاعتراض أو المساءلة.

ويتعمق هذا الأثر السلبي عندما تتعامل مكاتب المحاماة مع قواعد بيانات حساسة تتضمن معلومات شخصية وتجارية وقضائية تُرفع أحيانًا إلى أنظمة سحابية أو منصات ذكاء اصطناعي لأغراض التحليل أو الإدارة. وتشير الدراسات — ومنها دراسة سلسلة المعرفة القانونية — إلى أن أبرز ما يهدد المهن القانونية في البيئة الرقمية هو تآكل مركز “الموثوقية المطلقة” التي تتمتع بها مكاتب المحاماة. وفي ظل غياب قواعد مهنية خاصة بالمعالجة التقنية للبيانات داخل المكاتب، قد يعتمد المحامي على منصات غير آمنة أو مجانية دون إدراك حجم المخاطر أو طبيعة الجهات التي يمكنها الوصول إلى البيانات.

ومع أن نظام حماية البيانات الشخصية يضع إطارًا عامًا للحماية، فإن عدم الربط بينه وبين تنظيم مهنة المحاماة يترك الموكل دون آلية واضحة لمساءلة المحامي عن خياراته التقنية. فغياب التنظيم لا يمس فقط الجانب الفني، بل يصل إلى جوهر العلاقة المهنية، ويجعل الثقة بين المحامي وموكله أكثر هشاشة في ظل الأدوات الذكية.

ثالثًا: تفاوت حاد في جودة الخدمات القانونية بين المكاتب

الفراغ التنظيمي في مجال الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة أدى عمليًا إلى خلق بيئة تنافسية غير متوازنة. فبعض المكاتب استثمرت في أدوات ذكية متقدمة، ووضعت لها سياسات داخلية، واعتمدت فرقًا قانونية قادرة على التمييز بين المخرجات التقنية المقبولة وتلك التي تحتاج إلى مراجعة عميقة، بينما لجأت مكاتب أخرى إلى استعمال أدوات مجانية أو بدائية، أو امتنعت عن استخدام التقنية تمامًا خوفًا من المسؤولية أو الجهل بضوابطها.

مجلة العدالة في بحثها حول المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي تشير إلى أن غياب المعايير المهنية التقنية يؤدي إلى “فوضى في الجودة” داخل السوق القانوني؛ فموكلان في قضيتين متشابهتين قد يحصلان على مستوى مختلف جذريًا من الخدمة لمجرد اختلاف سياسة المكتب تجاه التقنية، لا لاختلاف في الكفاءة العلمية للمحامين مصطفى الأسبوطي⁶⁵، في بحثه عن حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يلفت النظر إلى أن المكاتب التي تحسن توظيف التقنية ضمن ضوابط منهجية تحقق جودة أعلى وسرعة أكبر في الإنجاز، لكن في غياب تنظيم مهني، قد تُتهم هذه المكاتب بالتفريط في السرية أو الاعتماد المفرط على الآلات، في حين لا يُحاسب من يستخدم التقنية بشكل عشوائي أو غير آمن. هذا التناقض يضعف فكرة المنافسة العادلة، ويجعل تطور الجودة مرتبطًا باجتهد كل مكتب لا بإطار عام يضمن حدًا أدنى من الممارسة التقنية المسؤولة.

رابعًا: تضارب في الممارسة بين القضاء والمكاتب بسبب غياب قواعد واضحة للأدلة الذكية

الأسبوطي، مصطفى. (٢٠٢٠). حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي. مجلة الباحث العربي 65

المحاكم السعودية تشهد توسعاً مستمراً في الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية ومنصات التقاضي، لكن هذا التطور لم يُرافقه تنظيم تفصيلي لمكانة المذكرات أو التقارير أو الملخصات التي تنتج عن أنظمة الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة.

مجلة الشريعة والقانون⁶⁶ في دراستها عن الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي تؤكد أن القاضي أصبح يتلقى اليوم مذكرات قد أعدت جزئياً أو كلياً بمساعدة أدوات ذكية، دون أن يكون ملزماً بمعيار محدد في تقييمها: هل يُعطيها ذات الوزن الذي يعطيه للمذكرة التقليدية؟ هل يطالب المحامي بالإفصاح عن طريقة إعدادها؟ هل يحق له التشكيك في دقتها بسبب مصدرها التقني؟

في ظل غياب تنظيم خاص، يصبح تعامل القضاة مع هذه المخرجات رهيناً للاجتهاد الفردي؛ فبعضهم يتوجس من الاعتماد على نصوص معدة بواسطة أنظمة ذكية، فيتشدد في تقدير حجيتها، بينما قد يقبل آخر بها ما دامت صادرة عن محامٍ مرخص. هذا التضارب ينعكس مباشرة على مكاتب المحاماة؛ إذ تجد نفسها أمام بيئة قضائية غير متجانسة في استقبال الأدوات الحديثة، مما يجعل الاستثمار في الذكاء الاصطناعي مخاطرة مهنية غير محسوبة في بعض الأحيان.

خامساً: تشجيع الممارسات غير الرسمية والالتفاف على غياب التنظيم

حين لا يضع المشرع إطاراً واضحاً لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المهنة، تتولد تلقائياً ممارسات غير رسمية تحاول ملء الفراغ. ففي الواقع العملي، قد يلجأ بعض المحامين إلى استخدام أدوات خارجية غير مصرح بها، أو إلى تفويض جزء من العمل القانوني إلى أنظمة آلية دون إخبار الموكل بذلك، أو إلى الاعتماد على قوالب معدة تقنياً وإعادة تمريرها دون مراجعة كافية.

دراسة “الذكاء الاصطناعي والآثار القانونية المترتبة عن استخدامه” المنشورة في إحدى المجلات العلمية تبين أن غياب التنظيم لا يؤدي إلى توقف استخدام التقنية، بل إلى استخدامها في “ظل المنطقة الرمادية”، حيث لا توجد رقابة واضحة ولا شفافية كافية. وفي هذه البيئة، يصبح من الصعب على الموكل، بل وعلى الجهات الرقابية، الكشف عن مدى التزام المكتب بمعايير مهنية سليمة في توظيف الذكاء الاصطناعي. هذه الممارسات غير الرسمية قد تنتسج مع الوقت لتشكّل عرفاً تقنياً غير مكتوب داخل المهنة، وهو أمر بالغ الخطورة؛ لأن الأعراف التي تتكون بعيداً عن عين التنظيم والرقابة قد تكرّس أنماطاً من السلوك لا تتسجم مع رسالة العدالة، مثل تغليب السرعة على الجودة، أو التضحية بسرية البيانات في مقابل تقليل التكلفة.

سادساً: إضعاف ثقة المتعاملين في التحول العدلي الرقمي

أحد أهم أهداف التحول الرقمي في العدالة هو تعزيز ثقة الأفراد في أن البيئة الإلكترونية لا تقل أماناً وكفاءة عن البيئة التقليدية، بل قد تتفوق عليها بفضل قدرتها على توحيد الإجراءات وتحسين جودة الخدمات وسرعة الوصول إليها. غير أن غياب تنظيم واضح لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة يهدد هذا الهدف من الداخل؛ إذ إن إحساس المتقاضين بأن التقنية قد تشكل خطراً على سرية بياناتهم، أو أن المسؤولية المهنية غير واضحة عند وقوع الخطأ، أو أن جودة الخدمة تختلف باختلاف الأدوات الذكية المستخدمة، يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالعدالة الرقمية نفسها.

وتشير دراسات منشورة في مجلة العدالة وعدد من المجلات القانونية المتخصصة في الذكاء الاصطناعي إلى أن ثقة الجمهور في المهن القانونية ترتبط بوضوح معايير العمل أكثر من ارتباطها بتطور أدوات العمل. فالإنسان لا يخشى الأداة التقنية بحد ذاتها، بل يخشى استخدامها غير منضبط أو غير خاضع للمساءلة. ومن ثم، فإن إدخال الذكاء الاصطناعي في بيئة مهنية تفتقر إلى تنظيم واضح قد يجعله عنصراً مقلّماً بدلاً من أن يكون عنصراً داعماً للثقة.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة الملحة إلى تضمين معايير الشفافية والسرية والأمان ضمن التنظيمات المهنية لمكاتب المحاماة؛ فهذه المعايير لا تُعدّ قيماً أخلاقية فحسب، بل هي متطلبات تقنية وقانونية ضرورية لضمان ثقة

مجلة الشريعة والقانون. (٢٠٢٢). الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي⁶⁶

المتعاملين في الأنظمة العدلية الرقمية. فالشفافية تضمن معرفة الموكل بكيفية استخدام بياناته وبالأدوات التقنية المشاركة في إنجاز عمله، والسرية تعزز حماية المعلومات الحساسة من التسرب والاستخدام غير المشروع، بينما يوفّر الأمان التقني ضمانات تمنع إساءة الاستخدام أو التلاعب بالمخرجات الذكية.

إن غياب هذه المعايير ضمن إطار تنظيمي واضح يؤدي إلى نتائج عملية بالغة الخطورة؛ إذ يربك معايير المسؤولية المهنية، ويضعف حماية الموكل، ويخلق تفاوتاً كبيراً في جودة الخدمات القانونية، ويفتح الباب أمام تباين في تعامل القضاء مع المخرجات الذكية، وقد يشجع ممارسات تقنية غير رسمية تضر بالعدالة. وهذه النتائج مجتمعة تُبرز ضرورة بناء إطار نظامي ومهني شامل ينظم توظيف الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة، ويرسخ مبادئ الشفافية والسرية والأمان كمتطلبات أساسية لضمان ثقة المجتمع في العدالة الرقمية.

الخلاصة العامة للمبحث الثاني

تحليل الفجوات في التنظيم الحالي

من خلال التحليل المتعمق لنصوص نظام المحاماة والأنظمة المكملة له، وما استتبع ذلك من دراسة واقع الممارسة في مكاتب المحاماة السعودية، يتضح أن المنظومة النظامية الحالية ما زالت تُدار بعقلية ما قبل التحول الرقمي، في حين أن الممارسة المهنية تخطت هذا الإطار ودخلت مرحلة جديدة قائمة على الأدوات الذكية، والمنصات الرقمية، والتحليل التقني للمعلومات القانونية. هذا التباين بين النص والممارسة يمثل جوهر الفجوة التنظيمية التي يعالجها هذا المبحث.

ففي **المطلب الأول** تبين أن النظام السعودي، رغم صلابته في تنظيم الجوانب التقليدية للمهنة، لم يُواكب التطور التقني من حيث النصوص والمفاهيم. فالنظام ما زال ينظر إلى المحامي كفاعل بشري محض، ويفترض أن أدواته مادية تقليدية، دون أن يُدخل أي تعريف أو تنظيم للأدوات الذكية التي أصبحت اليوم عنصراً جوهرياً في العمل القانوني. وقد أدى هذا الصمت التشريعي إلى بروز غموض مفاهيمي واسع، تمثل في عدم وضوح طبيعة “النظام الذكي” في الممارسة المهنية، ومركزه القانوني، ومسؤوليته عند وقوع الخطأ، فضلاً عن غياب الربط المؤسسي بين الأنظمة ذات العلاقة مثل نظام حماية البيانات، ونظام الجرائم المعلوماتية، ونظام المعاملات المدنية، بما يضمن تكاملها في تنظيم الذكاء الاصطناعي المهني. هذا الصمت جعل الواقع يتجاوز النص، فالمحامي أصبح يستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي في التحليل والبحث والصياغة، بينما يظل النظام غافلاً عن ضبط هذا الاستخدام أو توجيهه.

أما **المطلب الثاني** فقد كشف عن الأثر العملي المباشر لهذا القصور على الممارسة اليومية في مكاتب المحاماة. فقد أدى غياب التنظيم إلى اضطراب معايير المسؤولية المهنية؛ إذ لم يعد من الواضح متى يكون الخطأ ناتجاً عن إهمال بشري ومتى يكون نتيجة خلل تقني، ومن يتحمل تبعاته النظامية. كما انعكس هذا القصور على حماية الموكلين وبياناتهم في ظل توسع المعالجة الرقمية دون ضوابط مهنية واضحة، مما أضعف مركز الثقة بين الموكل ومكتبه القانوني. وتجلّى الأثر كذلك في تفاوت جودة الخدمات القانونية بين المكاتب تبعاً لمدى وعيها بالتقنيات أو حذرهما منها، وفي تضارب تعامل الجهات القضائية مع المخرجات الذكية بسبب غياب إطار يحدد حجيتها وموقعها في الإثبات. ونتيجة لذلك، برزت ممارسات غير رسمية في توظيف التقنية خارج أي رقابة أو شفافية، وأثر ذلك سلباً في صورة العدالة الرقمية وثقة المتعاملين بها.

ويُستخلص من هذا المبحث أن الفجوة التنظيمية ليست مجرد قصور في النصوص، بل هي ظاهرة مركبة ذات أبعاد تشريعية ومؤسسية ومهنية. فهي تجمع بين صمت النظام، وغموض المفاهيم، وتعدد المرجعيات، وغياب الرقابة المتخصصة، وتراخي الأطر الأخلاقية في ضبط الممارسة التقنية. وهذه العوامل مجتمعة جعلت مهنة

المحاماة تمارس التحول التقني بلا مظلة نظامية واضحة، ما يعرضها لمخاطر قانونية ومهنية، ويقوّض مبادئ الثقة والعدالة التي تقوم عليها المهنة.

ومن ثم، فإن تجاوز هذه الفجوة يتطلب رؤية إصلاحية متكاملة تجمع بين تعديل النصوص، وتطوير اللوائح التنفيذية، وإنشاء أطر رقابية مهنية، وتبني تعريفات دقيقة للتقنيات القانونية ومخرجات الذكاء الاصطناعي، وصولاً إلى بناء بيئة تشريعية ومؤسسية قادرة على استيعاب الممارسة الرقمية الحديثة. وهذا ما تمهّد له هذه النتائج لتكون قاعدة للفصلين اللاحقين، اللذين يتناولان التكيف النظامي والفقه للـمخرجات الذكية من جهة، والتصور التنظيمي المقترح من جهة أخرى، بما يضمن الانتقال من مرحلة “القصور التشريعي” إلى مرحلة “التنظيم الواعي للتحول التقني” في مهنة المحاماة.

خاتمة الفصل الأول

نحو تحديث الإطار النظامي لمهنة المحاماة في ظل الذكاء الاصطناعي

يُظهر التحليل الذي تضمنه هذا الفصل أن الإطار النظامي لمهنة المحاماة في المملكة العربية السعودية يقف اليوم على مفترق طرق بين الماضي الورقي والمستقبل الرقمي. فالنظام الذي وُضع في بدايات القرن الحالي استطاع أن يرسخ الأسس القانونية التقليدية للمهنة من حيث الترخيص، والممارسة، والمسؤولية، لكنه لم يُبَيّن على تصور يستوعب التحول التقني والذكاء الاصطناعي الذي أصبح عنصراً حتمياً في بيئة العدالة الحديثة. ومن ثم، برزت فجوة واضحة بين النصوص النظامية الثابتة والممارسات المهنية المتطورة التي تعتمد على أدوات رقمية وأنظمة ذكية في التحليل والصياغة وإدارة القضايا.

لقد تناول هذا الفصل في مبحثه الأول الأطر النظامية التي تحكم مهنة المحاماة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في المملكة، مبيّناً أن الأنظمة ذات العلاقة – كحماية البيانات، والإثبات، والمعاملات المدنية، والإجراءات الجزائية، والتعاملات الإلكترونية – قد وفّرت أساساً عاماً للتحول العدلي الرقمي، لكنها لم تضع بعد أحكاماً تفصيلية تضبط العلاقة بين المحامي والتقنية الذكية، ولا تحدد حدود استخدام الأدوات الرقمية في الممارسة القانونية. وفي المقابل، أظهر المبحث الثاني أن هذا القصور التشريعي لم يظل حبيس النصوص، بل انعكس عملياً على مكاتب المحاماة من حيث تضارب المسؤوليات، وتفاوت جودة الخدمة، وضعف الحماية القانونية للبيانات، وتراجع مستوى الثقة في المخرجات التقنية داخل بيئة العدالة.

ويخلص هذا الفصل إلى أن مهنة المحاماة في المملكة تسير حالياً في مرحلة انتقالية دقيقة؛ فهي تستفيد من التحول الرقمي الذي تفوقه الدولة ضمن رؤية ٢٠٣٠، لكنها تفقر إلى تنظيم مهني دقيق يضمن أن يكون هذا التحول منضبطاً بالقواعد القانونية والأخلاقية للمهنة. فالنظام الحالي وإن كان متيناً في ضبط السلوك المهني، إلا أنه بحاجة إلى تحديثات جوهرية تعيد صياغة مفاهيم الممارسة لتستوعب أدوات الذكاء الاصطناعي بوصفها امتداداً لا بديلاً عن الاجتهاد البشري.

إن ما تم استعراضه في هذا الفصل يمهد للانتقال إلى الفصل الثاني الذي يتناول التكيف القانوني والفقه للمخرجات الذكية والمسؤولية النظامية المترتبة عليها، وهو امتداد طبيعي للتحليل السابق؛ إذ يهدف إلى بيان كيف يمكن للمفاهيم الفقهية والنظامية التقليدية أن تتفاعل مع واقع جديد تتشارك فيه الأنظمة الذكية مع المحامين في إنتاج العمل القانوني، وكيف يمكن للمشروع أن يضع قواعد تضمن بقاء الذكاء الاصطناعي في دائرة المساعدة المشروعة، لا في موضع المنافسة أو الإحلال، وبذلك يكتمل بناء الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات مكاتب المحاماة بصورة تحفظ للمهنة أصالتها، وتحقق في الوقت ذاته متطلبات العدالة الرقمية الحديثة.

قائمة المراجع:

أولاً: الأنظمة واللوائح الرسمية

- الرياض: هيئة الخبراء بنظام المحاماة. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٢٢هـ).
- الرياض: هيئة الخبراء بنظام الإجراءات الجزائية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٢٨هـ).
- الرياض: هيئة الخبراء بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٢٨هـ).
- الرياض: هيئة الخبراء بنظام حماية البيانات الشخصية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٤٣هـ).
- الرياض: هيئة الخبراء بنظام الإثبات. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٤٣هـ).
- الرياض: هيئة الخبراء بنظام المعاملات المدنية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٤٥هـ).
- الرياض: وزارة العدل، اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة. وزارة العدل. (١٤٤١هـ).

ثانياً: الوثائق والتقارير الرسمية

- وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. (2023). الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). الرياض: سدايا.
- الدليل الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات. (2023). الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). الرياض: سدايا. الشخصية إلى خارج المملكة.

ثالثاً: الكتب والدراسات القانونية

- القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية. (2023). العيسى، إبراهيم. بحث علمي منشور بالسعودية وأثارها القانونية.
- (5) سلسلة منشورات المعرفة القانونية، المجلد، الذكاء الاصطناعي والقانون. (2022). سلسلة المعرفة القانونية.

رابعاً: الأبحاث المحكمة

- مجلة البحوث. المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. (2024). المالكي، خالد. (15) الفقهية والقانونية، العدد.
- (8) مجلة علمية قانونية، المجلد. المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. (2022). حمادي، عبد الله.
- (8) مجلة علمية قانونية، المجلد. المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. (2022). خليل، محمد سعيد.
- (65) وزارة العدل السعودية، العدد. المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي. (2022). مجلة العدالة.
- كلية القانون، جامعة الإمارات العربية. الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي. (2022). مجلة الشريعة والقانون.
- (99) المتحدة، العدد.
- مجلة علمية قانونية، المجلد. الذكاء الاصطناعي والآثار القانونية المترتبة عن استخدامه. (2022). مجلة علمية.
- (7).
- مجلة. حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي. (2020). الأسويطي، مصطفى.
- (12) الباحث العربي، العدد.
- دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية: دراسة مقارنة. (2024). قاسم، مراد محمد غالب.
- (10) المجلة العصرية للدراسات القانونية، العدد.
- بحث علمي. الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية. (2024). العلي، عبدالعزيز عبدالناصر. منشور.